جامعة الدكتور يحيي فارس بالمدية

كلية الحقوق

مذكرة نهاية الدراسة للحصول على شهادة الماستر

تخصص القانون العقاري

بعنوان

النظام القانوني والمؤسساتي للنشاط المنجمي في الجزائر

من إعداد الطالبة:
بن زكور أم كلثوم

تحت إشراف الأستاذ:
عياشي جمال

أعضاء اللجنة :

الأستاذ: شندرلي توفيق.....رئيسا.
الأستاذ: عياشي جمال.....مشرفا ومقررا.
الأستاذ:كربوش سليم.....مناقشا.

السنة الدراسية

2013- 2014

شكـــر وعرفـــــان

"من كتم علما لجم يوم القيامة بلجام من النار"

أشكر الله عز وجل وأحمده على فضله ونعمته علينا، الذي ألهمني الصبر على مواصلة مشواري الدراسي.

أشكر خاصة أستاذي الفاضل عياشي جمال الذي ساعدني بكل جهوده وقدراته وبنصائحه وإرشاداته.

وشكر خاص جدا للأستاذ الفاضل كربوش سليم الذي لم يبخلني بمعلوماته وساعدني بكل ما استطاع.

وأشكر الأستاذة الفاضلة بوخديمي على مساعدتها.

و أشكر الدكتور شندرلي توفيق.

و أتقدم بالشكر لموظفي مديرية المناجم لولاية المدية.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

- إلى أمي و أبي أغلى الناس.
- إلى من ربياني على الصبر، القناعة والتواضع، الأخلاق و الاحترام والوصول بكل السبل للنجاح ، إلى أغلى من حياتي الأب زرواطي قريشي والأم فريدة.
- إلى من أكن له كل الحب والاحترام والحياة السعيدة زوجي العزيز حميدية عدنان.
- إلى أعز الأحبة ، وفاء و إلهام محمد زين الدين زرواطي.
- إلى أستاذي الفاضل كربوش سليم له كل الشكر والتقدير.
- إلى كل عائلتي ووالدا زوجي وعائلته.
- إهداء خاص لــ: فاطمة الزهراء مجبر وعائلتها، إيمان بروان وعائلتها.
- إلى كل أساتذتي بالجامعة، و زميلاتي بالجامعة:

إيمان بوخيط ،فاطمة، أم الخيرهدى ، سهيلة ، سمية ، راوية ، جميلة، أحلام، حنيفة، أمال بن علي، وفاء بونبال، فاطمة الزهراء بن خالد، مريم، أسماء ، أمينة، هاجر و سامية ، ليلى، مريم مقلاتـــــــي.

تعد الجزائر من الدول التي تتوفر على العديد من الثروات الطبيعية، الثروات الحفرية البيترولية والغازية، والثروات المعدنية كالذهب، الفضة، والحديد الخام والصلب...الخ، والتي تساهم بنسبة هامة في تغطية حاجيات مؤسساتها ومواطنيها.

والثروات الطبيعية في الجزائر لا تنحصر فقط في البترول، بل هي تزخر كذلك بتشكيلة معتبرة من الثروات الإستراتيجية؛ ومنها ما هو مستغل ولا يزال في إطار الاستكشاف، والبعض الآخر لا يزال محبوسا على حالته الخامة، وتتمثل هذه الثروات في المصادر المعدنية الباطنية أو المقلعية التي ترشح الجزائر بأن تكون شريكة نوعية مستقطبة للمستثمرين وتسمح لها بأن تكون من أغنى الدول.

وقد صدر أول قانون ينظم قطاع المناجم بتاريخ 1984/01/07 تحت رقم 84-06 المتعلق بالأنشطة المنجمية وبقي ساري المفعول لغاية 1991، لكنه لم يحقق الأهداف المرجوة في القطاع، وهذا ما أدى بالمشرع الجزائري لتعديله بالقانون رقم 91-24 المؤرخ في 1991/12/06 والذي قام باستحداث شروط و إرساء قواعد فيما يخص القوى الوطنية المنتجة.

ولأجل مواكبة النصوص القانونية أعاد المشرع الجزائري النظر في القانون المتعلق بالمناجم بعد إصداره لقانون 01-10 المؤرخ في 2001/07/03، إذ ركز على فتح مجالات لم تكن في النصوص السابقة كتشجيع الاستثمار وخاصة الأجنبي منه، فهو يمكنها من استغلال مواردها الطبيعية، كما يساهم في تنمية بنيتها التحتية ، وكذلك تدريب الأيدي العاملة المحلية ، وتنمية وتطوير مختلف الصناعات لما دعت إليه الضرورة لتطوير وترقية النشاط المنجمي، وذلك باستحداث شروط وإرساء قواعد فيما يخص القطاع المنجمي.

ويعرف المنجم بأنه كتلة من المواد المعدنية أو المتحجرة، وبحكم طبيعته يعتبر عقارا كونه الشيء الثابت الذي لا يحرك دون تلف، ويتصل بالأرض على وجه الثبات، وهو على نوعين بحكم مكان تواجده: المنجم البري الذي يتواجد على الإقليم البري للدولة، ويشمل المجال السطحي والباطني للأرض والذي يحتوي على مجموعة من المواد المعدنية أو المتحجرة المكتشفة أو غير المكتشفة، وهو الجزء الذي له أهمية بالغة كون موقعـه

الجغرافي يسهل عملية ممارسة الأنشطة المنجمية، أما المنجم البحري وهو المتواجد في الإقليم البحري الذي يشمل المياه الداخلية و الإقليمية، وهي المنطقة الاقتصادية الخالصة، بالإضافة إلى ملحقات المنجم التي تعتبر الأساس في تسهيل عمليات الاستخراج لمختلف المواد المعدنية، وهي تلك المنشآت والتجهيزات المستعملة في مختلف النشاطات المنجمية.

ومن هذا المنطلق تظهر القيمة العلمية للموضوع في المساهمة الفعالة لتنمية الإطلاع على سياسات الدولة المتمثلة في تسيير أملاكها العمومية على أوجه خاصة، وكذا تجميع الأحكام القانونية لنظام الاستغلال المنجمي بإعطائه إطارا قانونيا من حيث تصنيفه للثروة المنجمية ومعرفة طريقة استغلالها بتحديد الوسائل والحماية القانونية.

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية الدافعة لدراسة مثل هذا الموضوع والبحث فيه، فتتمحور أساسا في محاولة استكشاف الأبعاد القانونية للثروة المنجمية في الجزائر بكشف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بها، على اعتبار أن هذه الثروة تعد قانونا، جزء من الملكية العامة وبالنتيجة موردا هاما للمجموعة الوطنية، وكذا الاطلاع على سياسات الدولة الجزائرية المتمثلة في وضع برنامج لتسيير أملاكها العمومية على أوجه خاصة، والمناجم في حد ذاتها محل دراسة مهمة تتحكم إلى حد بعيد في تحقيق أي سياسة استثمارية واقتصادية وتفعيلها سواء كان بالنسبة للمواطنين المحليين أو الأجانب. ولأن هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة الكافية مثل باقي المواضيع المتعلقة بالعقار، كالعقار الفلاحي، العقار السياحي و العقار الصناعي، بالإضافة إلى أن الدولة تملك أراضي شاسعة بالثروات المعدنية يجب استغلالها تستحق دراسة من نوع خاص و تقييم موضوعي ودقيق، فضلا عن كون النشاط المنجمي ذو دور فعال في تحريك الاقتصاد للدولة من جهة و تطويره وتفعيله من جهة أخرى.

فالإشكالية يمكن حصرها في:

كيف نظم المشرع الجزائري النشاط المنجمي، وهل وضع منظومة قانونية محكمة لتسييره؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في جميع أطوار المذكرة مع استعمال المنهج التحليلي في تحليل بعض النصوص القانونية في بعض عناصر المذكرة.

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين: ماهية النشاط المنجمي في التشريع الجزائري (الفصل الأول) وتمحور في مبحثين: مفهوم النشاط المنجمي في (المبحث الأول) والأشخاص والهيئات المتدخلة في ممارسة النشاط المنجمي في (المبحث الثاني)، والوسائل القانونية لممارسة النشاط المنجمي في التشريع الجزائري (الفصل الثاني) وتمحور في مبحثين: السندات المنجمية في (المبحث الأول) والآثار المترتبة على منح السندات المنجمية في (المبحث الثاني).

على اعتبار أن الثروة المنجمية من الأملاك العمومية الطبيعية للدولة، فهي غير قابلة للتملك الخاص للفرد تطبيقا لمعيار عدم قابلية الأملاك العمومية للتملك الخاص، وتكمن الأهمية من إصدار قانون جديد ينظم هذا القطاع هو ذلك الدافع القوي للبحث عن السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية، بحيث يعتبر المحرك الأساسي الذي يقودها للتطور وضمان تحقيق سياسة تنموية، غير أنه تنبثق عن ذلك نشاطات منها ما هو جيولوجي ومنها ما هو منجمي- محل الدراسة- فعند ذكر عبارة النشاط المنجمي نجدها ترتبط بعبارة الثروة المعدنية فهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط و بها يبدأ مجاله؛ مما جعل الدولة تفتح مجالا واسعا للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، محليين أو أجانب لممارسة هذه النشاطات وهذا لضمان السير الحسن للقطاع المنجمي.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، مفهوم النشاط المنجمي في (المبحث الأول) والأشخاص والهيئات المتدخلة في النشاط المنجمي في (المبحث الثاني).

المبحث الأول

مفهوم النشاط المنجمي

قام المشرع الجزائري بإعادة النظر في جملة من النصوص القانونية بعد صدور دستور 1996[1]، أين تم تكريس مبدأ حرية التجارة والصناعة الذي مس العديد من القطاعات التي منها قطاع المناجم بجميع أنشطته.

ويعتبر النشاط المنجمي من بين النشاطات المهمة في هذا القطاع، لذلك تم دراسة مفهومه في هذا المبحث من خلال مطلبين تعريف النشاط المنجمي ومراحله وتمييزه عن النشاط الجيولوجي في (المطلب الأول)، والطبيعة القانونية للنشاط المنجمي ونطاقه القانوني في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف النشاط المنجمي ومراحله وتمييزه عن النشاط الجيولوجي

تعتبر دراسة قطاع المناجم من أهم الدراسات التي تهتم بها الدولة لأنها من أملاكها العقارية على وجه أخص؛ وبحكم الموقع الجغرافي للجزائر واتساع مساحتها فإنها تتوفر فيها مجموعة هائلة من الموارد والثروات المعدنية وعدد كبير من المناجم التي عرفت ولازالت تعرف نشاطات مختلفة في إطار ما يعرف بالنشاط المنجمي.

لقد تم تناول هذا المطلب في فرعين متجسدين في تعريف النشاط المنجمي ويندرج ضمنه المراحل التي يمر بها (الفرع الأول) ، تمييز النشاط المنجمي عن النشاط الجيولوجي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف النشاط المنجمي ومراحله

لم يقم المشرع الجزائري بوضع تعريف للنشاط المتعلق بالقطاع المنجمي، بل اكتفى بذكر كل ما يتعلق به في القانون المتعلق بالمناجم.

و لذلك تم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين تعريف النشاط المنجمي (أولا) ثم المراحل التي يمر بها النشاط المنجمي(ثانيا).

أولا: تعريف النشاط المنجمي

[1] - المؤرخ في 1996/11/28 الصادر في الجريدة الرسمية عدد76 المؤرخة في 1996/12/08 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في2002/04/10 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 25 المؤرخة في 2002/04/14 والقانون رقم 08-19 المؤرخ في 2008/11/15 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 63 المؤرخة في 2008/11/16.

يتمثل النشاط المنجمي في مجموعة من الأعمال و الأشغال التي تتم في نطاق جغرافي معين سواء في المجال البري أو المجال البحري؛ تهدف لاستخراج مختلف المواد المعدنية المتحجرة المكتشفة وغير المكتشفة، ويشمل النشاط المنجمي أساسا مجموعة من الأشغال التحضيرية التي من شأنها أن تبرز المواقع التي تتم فيها عملية استخراج تلك المواد[1].

ثانيا: مراحل النشاط المنجمي

يخضع النشاط المنجمي لعمليات خاصة تكمن في عمليات البحث المنجمي (التنقيب والاستكشاف) كمرحلة أولى (1)، ثم عمليات الاستغلال المنجمي كمرحلة ثانية (2) .

1-البحث المنجمي

يتجسد البحث المنجمي في مجموعة الأنشطة والدراسات الجيولوجية و الجيوفيزيائية للتعرف على البنية الجيولوجية للأرض التي تسمح باكتشاف وتحديد مواقع المواد المعدنية[2] المذكورة في المادة 06 من القانون رقم 01-10[3].

ولقد حصر المشرع الجزائري نشاط البحث المنجمي في مرحلتين متمثلين في التنقيب المنجمي والاستكشاف المنجمي[4].

1-1.التنقيب المنجمي

يشمل التنقيب المنجمي الأشغال التي تسمح بكشف مؤشرات أو معلومات مؤكدة عن وجود مواد معدنية في مكان محدد بسطح الأرض عن طريق الفحص الطبوغرافي أو الجيولوجي أو الجيوفيزيائي[5].

---

[1]- ليلى بوخديمي، دراسة تحليلية لقانون المناجم 01-10 المؤرخ في 2001/07/03، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، فرع إ دارة ومالية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، سنة 2008-2009، ص18.

[2]- نفس المرجع، ص 39.

[3]- الصادر بتاريخ 2001/07/03 المتضمن قانون المناجم، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 35 المؤرخة في 2001/07/04 المعدل والمتمم بالأمر رقم 07-02 2007/03/01 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 16 المؤرخة في 2007/03/07.

[4]- راجع في ذلك المادة رقم 13 من نفس القانون.

[5]- راجع في ذلك المادة 14 من نفس القانون.

إذ يتم على سطح الأرض فقط، ويعتمد بصفة عامة على نتائج الدراسات المعمقة للمناطق التي تحتوي على الثروة المعدنية ويمارس تحت إطار قانوني منظم.

بالإضافة إلى الخرائط الجيولوجية والتعرف التمهيدي في الميدان والوسائل المنقولة و الافتراضات والتقديرات الاستقرائية الجيولوجية.

2-1.الاستكشاف المنجمي

يتمثل الاستكشاف المنجمي في انجاز الدراسات الجيولوجية لبنية الأرض وكذا كل الأشغال التقييمية والحفر السطحي والتنقيب وتحليل الصفات الفيزيائية والكيميائية للمعادن ومدى إمكانية استغلالها اقتصاديا لتطوير القطعة المنجمية محل الدراسة أو ما يسمى بالمكمن لتثمينها ووضعها حيز الإنتاج[1].

2-الاستغلال المنجمي

الاستغلال المنجمي هو المرحلة النهائية التي يبرز فيها النشاط الممارس للحصول على الثروة المعدنية بعد أن يتم اكتشاف الموقع، حيث يندرج ضمن الأشغال التحضيرية لتهيئة عملية الاستخراج وتركيز المواد المعدنية وتثمينها[2] فيكون تثبيت هذه المواد وعمليات معالجتها بعدما كانت مادة خام للحصول على المنتوج المركز بالتثمين[3].

ثم إن التثمين لا يغطي إلا عملية التحويل الأولي التي تدخل ضمن النشاط المنجمي، فأي تحويل آخر صناعي إضافي للمواد المعدنية المستخرجة لا يعتبر جزء من النشاط المنجمي وبالتالي فإن الاستغلال المنجمي ينحصر في الأشغال التحضيرية، عمليات استخراج المواد المعدنية، وعمليات المعالجة والتحويل الأولي للمادة المعدنية المعنية المقصود بها التثمين.[4]

1-2.أصناف الاستغلال المنجمي

(1) - راجع في ذلك المادة رقم 15 من القانون رقم 01-10.
(2) - راجع في ذلك المادة رقم 16 من نفس القانون.
(3) - تنص المادة 24 من نفس القانون في المقطع الأخير على أن: " التثمين هو عمليات المعالجة لخام معدني كما هو مستخرج للحصول على منتوج يسمى مركزا، يستجيب لمتطلبات المحتوى حجم العناصر والشوائب الموجودة وكذا نسبة الرطوبة..."
(4)- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 41.

للاستغلال المنجمي صور تختلف باختلاف سعة قدرة الاستخراج وكذا نوع الأشغال المراد القيام بها المرتبطة أساسا بنوع المادة المعدنية المستخرجة من المكمن[1] التي تتمثل في:

2-1-1.الاستغلال المنجمي الصناعي

تنص المادة 18 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم على أن: " يعتبر استغلالا صناعيا، كل استغلال ذو قدرة استخراج تساوي 3000 طن متري[2] في اليوم أو تفوقه".

2-1-2.الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط

تنص المادة 19 من القانون رقم 01-10 على أن: " يقصد بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط كل استغلال دائم يتوفر على حد أدنى من المنشآت الثابتة، وتستعمل حسب القواعد الفنية أنماطا صناعية أو نصف صناعية ذات قدرة استخراج تقل عن 3000 طن متري في اليوم".

2-1-3.الاستغلال المنجمي الحرفي

تنص المادة 20 من القانون 01-10 على أنه: " يعتبر استغلالا حرفيا كل نشاط يوظف إمكانيات ميكانيكية محدودة أو لا يوظفها بتاتا".

بمعنى أن النشاط الحرفي يمارس بطريقة يدوية لا يستدعي لوجود وسائل مادية تساعد في النشاط.

2-1-4.أنشطة اللم والجمع و/أو الجني

و تنص المادة 21 من نفس القانون على أنه: "تعتبر أنشطة اللم والجمع و/أو الجني، تلك الأنشطة المتمثلة في الحصول على المواد المعدنية الموجودة في حالتها على سطح الأرض"،

---

[1]- المكمن هو قطعة منجمية أو جزء منها يمكن تثمينها بالاستغلال، راجع في ذلك المادة 08/24من قانون المناجم

[2]- **الطن المتري**: هو وحدة قياس مترية وتعرف بأنها تعادل 1000 كغ، وهي وحدة قياس الحجم التي تتراوح سعتها من 35إلى 100 قدم مكعبة، وهو وحدة قياس الطاقة تعادل الفحم المحترق أو مادة TNTالمنفجرة. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org

بمعنى أن هذا النشاط لا يتطلب إمكانيات تقنية ضخمة كما لا يتطلب أعمال الحفر في باطن الأرض.

2-1-5.استغلال مقالع الحجارة و المرامل

تنص المادة 02 من الأمر رقم 07-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10 المعدلة للمادة 22 منه على أنه: " يعتبر استغلالا لمقالع الحجارة و المرامل النشاط المتمثل في استخراج أو رفع المواد المعدنية غير الفلزية التي لا تحتوي على أي مادة معدنية قابلة للتثمين والموجهة لأغراض البناء والرصف وتخصيب الأراضي".

كما أن هذا النشاط يتحقق من خلال عملية الاستخراج أو عملية الرفع حسب نوع المادة المعدنية ومكان تواجدها وطريقة الحصول عليها، فكل شخص يريد ممارسة أنشطة الاستغلال لابد له من الحصول على سند منجمي لتتاح له الفرصة أكثر و يحظى بالحماية القانونية في إطار النصوص المذكورة وفي حدودها.

كما تنص المادة 116 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم على أنه: " لا يجوز لأحد القيام بالاستغلال المنجمي إذا لم يكن حائزا على أحد السندات المنجمية:

- امتياز منجمي؛
- ترخيص باستغلال منجمي صغير أو متوسط؛
- رخصة استغلال منجمي حرفي؛
- رخصة عملية اللم للمواد المعدنية."

بالإضافة إلى رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل التي انفردت بنص قانوني.

ويجب كذلك أن يرفق بهذه الرخص المذكورة صاحب السند المنجمي بما تسمى دفاتر أعباء النشاطات المنجمية المنظمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-199[1] بحيث جاء في المادة الأولى منه أنه يجب أن يوقع صاحب السندات المنجمية دفاتر الأعباء المرفقة بأي رخصة طلبها شخص يريد ممارسة نشاط منجمي في أي مرحلة كان فيها من بداية التنقيب إلى غاية الاستغلال

[1]- المؤرخ في 2003/06/03 الذي يحدد نماذج دفاتر أعباء النشاطات المنجمية، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد31 المؤرخة في 2003/05/04.

بأنواعه المذكورة من تلك المادة، رخصة التنقيب؛ رخصة الاستكشاف؛ رخصة الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط؛ ورخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.

الفرع الثاني: تمييز النشاط المنجمي عن النشاط الجيولوجي

تجدر الإشارة إلى أن القانون 01-10 المتعلق بالمناجم فرق بين ما هو نشاط جيولوجي وما هو نشاط منجمي وهذا راجع لاختلاف طبيعة النشاط وطريقة ممارسته، إذ يتميز النشاط المنجمي عن النشاط الجيولوجي بما يلي:

يشمل النشاط المنجمي أساسا مجموعة من الأشغال التي تتخذ صور متعددة تتضمن في مجملها أشغال تحضيرية التي من شأنها إبراز مواقع الاستخراج أما النشاط الجيولوجي فهدفه جمع المعلومات العلمية والتقنية المرتبطة بالجيولوجيا أي علوم طبقات الأرض.

و يرتكز النشاط المنجمي أساسا على أنشطة البحث التنقيب المنجمي و الاستكشاف المنجمي وأنشطة الاستغلال. أما النشاط الجيولوجي فهو يندرج ضمن نشاط البحث لكنه غير البحث المقصود في مجال النشاط المنجمي، كونه أعمق و أدق وهو الذي يسهل عمليات القيام به، ويرتكز أساسا وخصوصا على أشغال المنشآت الجيولوجية[1]، الإيداع القانوني[2] والجرد المعدني[3].

و يعد النشاط المنجمي عملا تجاريا سواء كان في مرحلة البحث أو الاستغلال إذ يعتبر هذا الأخير مقاولة ذات طابع تجاري بالتفويض أو الصفقة، أما النشاط الجيولوجي لا يعتبر ذو طابع تجاري ولا يمكن للدولة أن تقوم بمفردها إلا بأنشطة البحث الخاص بالمنشآت الجيولوجية، كونها تهدف أساسا لتحسين المعرفة الجيولوجية أو لأغراض علمية وتكنولوجية[4].

---

[1]- **أشغال المنشآت الجيولوجية**: يقصد بها الدراسات المعمقة التي تهدف لاكتساب معلومات عن الأرض باطنها قصد إعداد خريطة جيولوجية، والكشف عن بعد والحفر عند الاقتضاء ،أنظر ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 31.

[2] - **الإيداع القانوني**: هو خزان لجميع المعلومات المتصلة بالأرض وجميع النشاطات المنجمية الممارسة من طرف الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (تكون موضوع حفظ) راجع في ذلك المرسوم التنفيذي رقم 05-253 المؤرخ في 2005/07/19 المتعلق بكيفيات تسيير الإيداع القانوني، للمعلومات الجيولوجية الصادر عن الجريدة الرسمية ع51 المؤرخة في 2005/07/20.

[3]-**الجرد المعدني**: يعني قيام المصلحة الوطنية الجيولوجية بإعداد جرد للمواد المعدنية بتسجيل وصفي تقديري للعناصر المكونة للثروة المعدنية. راجع في ذلك المرسوم التنفيذي 05-252 المؤرخ في 2005/07/19 كيفيات إعداد الجرد المعدني ونمط تقديم الحصيلة السنوية للموارد المعدنية والاحتياطات المنجمية الصادر عن الجريدة الرسمية ع.51 المؤرخة في 2005/07/20.

[4] - راجع في ذلك المادة 83 من قانون المناجم 01-10.

و تتم ممارسة النشاط المنجمي في إقليم محدود المعالم أما النشاط الجيولوجي فيعتبر مستمر ولا يحدد بفترة زمنية، مكتسي طابع المنفعة العامة و خادما للجمهور.

و يتم تسيير النشاط المنجمي من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية ويراقب من طرف الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية رقابة سابقة ولاحقة، أما النشاط الجيولوجي فيتم تسييره من طرف الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للنشاط المنجمي ونطاقه القانوني

تملك الدولة موارد وثروات طبيعية هائلة مختلفة، إذ تعتبر هذه الملكية عامة ومطلقة ويظهر ذلك من خلال دساتير دول العالم التي منها الدستور الجزائري، وكذا القوانين المتعلقة بالممتلكات المنجمية التي منها: قانون الأملاك الوطنية وقانون المناجم التي أضفت حماية على هذه الثروات الباطنية المعدنية.

وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، الطبيعة القانونية للنشاط المنجمي (الفرع الأول) أما تبيان النطاق القانوني للنشاط المنجمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الطبيعة القانونية للنشاط المنجمي

يعتبر النشاط المنجمي من الأعمال التجارية الموضوعية، سواء كان في مرحلة البحث المنجمي أو في مرحلة الاستغلال وتدخل ضمن دائرة ما يسمى بمقاولات الاستخراج وتأخذ الطابع التجاري حيث لا تجوز ممارسته إلا من قبل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاضعة للقانون الخاص[1].

فاستغلال المناجم هو استغلال الأراضي بسطحها وجوفها واستخراج للثروة المعدنية الموجودة بداخلها، والمنجم لا تظهر قيمته القانونية إلا باكتشاف المواد المعدنية سواء من طرف الدولة أو الأشخاص وفي كلتا الحالتين يصبح حقا مطلقا للدولة، ونظرة القانون لهذا النشاط نظرة خاصة متوجهة نحو ما يكمن داخل المنجم من ثروات طبيعية تندرج تحت إطاره.

إذ أن المادة 16 من قانون المناجم 01-10 أكدت على أن الاستغلال المنجمي يتخذ صفة العمل التجاري فهدفه هو تثمين المواد المعدنية، أي عملية التحويل الأول لها، وأي تحويل آخر صناعي إضافي لا يعد من النشاطات المنجمية.

[1]- راجع في ذلك المادة 07 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

ومن بين النصوص القانونية التي نظم فيها المشرع الجزائري هذا النشاط القانون التجاري[1] الذي نص عليه صراحة في المادة 02 منه على أنه: " يعد عملا تجاريا...

5- كل مقاولة لاستغلال المناجم أو المناجم السطحية أو مقالع الحجارة أو منتجات الأرض الأخرى"، يتضح من خلال هذه المادة أنها تتضمن نشاط الاستغلال المنجمي فقط أين اعتبرته عملا تجاريا على الرغم من أنه قاصر على عملية استخراج المواد المعدنية دون إمكانية إجراء تحويلها أو تداولها.

ورغم ذلك فإن المشرع الجزائري أخذ بنظرية المقاولة واعتبر أن الأعمال التجارية هي التي يقوم بها الشخص الطبيعي أو المعنوي فطالما يقومان بأعمال تجارية فإنهما يجب أن يخضعا للقيد في السجل التجاري مهما كانت جنسيتهم جزائرية أو أجنبية، فبالنسبة للشخص الطبيعي لابد أن يكتسب الصفة التجارية وفقا للتشريع الجزائري والتاجر الأجنبي يحترم الأحكام التي تخوله الإقامة على التراب الوطني في مقابل السماح له بممارسة التجارة[2]، أما الشخص المعنوي فكل مؤسسة تجارية مقرها في الخارج وتفتح وكالة بالجزائر أو فرعا يجب أن يقيد في السجل التجاري[3]، وذلك لانجاز مشاريعهم على أحسن ما يكون وفقا لما نصت عليه القوانين.

الفرع الثاني: النطاق القانوني للنشاط المنجمي

تحظى أملاك الدولة الجزائرية بحماية قانونية مختلفة ومعتبرة تريد بها القضاء على العوائق والعراقيل التي تعيقها.

وعليه تم دراسة النطاق القانوني للنشاط المنجمي من خلال قسمين: من حيث نظام الملكية (أولا)، من حيث محل النشاط (ثانيا).

أولا: من حيث نظام الملكية

تنص المادة 17 من الدستور الجزائري في فقرتها الأولى والثانية على أن: "الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية.

---

[1]- الأمر 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالأمر 05-02 المؤرخ في2005/02/06 الصادر عن الجريدة الرسمية، عدد 11 المؤرخة في 2005/02/09.

[2] - فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، النشر الثاني، نشر وتوزيع ابن خلدون 2003، ص 433 .

[3] - نفس المرجع، ص 436.

وتشمل باطن الأرض والمناجم و المقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية....."

يتضح من خلال هذه المادة أن النشاط المنجمي متصل بحدود عقارية تندرج ضمن الأملاك العامة المنجمية، فهي تتكون من الثروة المعدنية بمجرد اكتشاف وجودها.

و تنص المادة 15 في فقرتها الأخيرة من القانون رقم 90-30[1] على أنه: "تشمل الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية خصوصا على ما يأتي...الثروات والموارد الطبيعية السطحية والجوفية المتمثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها، والمحروقات السائلة منها والغازية والثروات المعدنية الطاقوية والحديدية والمعادن الأخرى أو المنتوجات المستخرجة من المناجم والمحاجر... الواقعة في سطحه و/أو في جوفه و/أو الجرف القاري، والمناطق البحرية الخاضعة للسيادة الجزائرية أو لسلطتها القضائية".

ثانيا: من حيث محل النشاط

أما فيما يخص قانون المناجم، فإنه عرف الثروة المعدنية في المادة 05 منه على أن: " الثروة المعدنية هي ثروة طبيعية مستنفذة وغير متجددة، وتخضع المحافظة عليها لأحكام هذا القانون ونصوصه التطبيقية، وذلك بغض النظر عن كل الأحكام الأخرى المطبقة..."

يتضح من خلال هذه المادة أن الثروة المعدنية تخضع لحماية خاصة من قبل القانون المتعلق بالمناجم، فهي ثروة طبيعية تعني أنها موجودة بفعل الطبيعة؛ و ثروة مستنفذة وغير متجددة تعني أنها تتقطع وتزول بمجرد استخراجها فهي غير قابلة للاستخلاف مرة أخرى.

ما نستنتجه من خلال هذه المواد السابقة المختلفة من الدستور و قانون الأملاك الوطنية وكذا قانون المناجم أن الثروة المعدنية ترتبط بنشاطات، إذ تعتبر أملاك وهي ملك للمجموعة الوطنية وبالتالي هي ليست ملكا للدولة ولا يحق لها التصرف فيها، وبما أنها ليست شخصا قانونيا فإن الدولة هي التي تمثلها[2]، بالإضافة إلى ما لها من بعد اقتصادي[3] وأن العبرة بقيمة ونوعية المعدن المستخرج وليس بالنظر لكميته ودوره في التنمية الاقتصادية ودوره كذلك في تفعيل الاستثمار.

---

[1]- المؤرخ في 1990/12/01 المتضمن قانون الأملاك الوطنية الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 52 المؤرخة في 1990/12/02 المعدل بالقانون رقم 08-14 المؤرخ في 2008/07/20 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 2008/08/03.

[2]-عمر حمدي باشا، ليلى زروقي، المنازعات العقارية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، سنة 2006، ص 93.

[3] - راجع المادة 56 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

أما المادة 06 من قانون المناجم فإنها تنص على مكونات الثروة المعدنية بالأحرى فهي تتكون من ثلاثة أصناف: مواد معدنية طاقوية صلبة، ومواد معدنية فلزية، ومواد معدنية غير فلزية و التي تسمح بالمواد المعدنية الإستراتيجية مواد معدنية غير إستراتيجية والفرق في ذلك يكمن في الأهمية الاقتصادية.

نجد أن الفرق بين المواد المعدنية الفلزية والمواد المعدنية غير الفلزية أن النوع الأول نجده في صورة مركبات و أنشطة كيميائية، أما النوع الثاني غالبا ما نجده في الطبيعة منفرد أي بشكله العنصري أكثر من وجوده في صورة مركبات فهو غير نشط كيميائي وهو يتميز بالخمول الكيميائي.

فمن خلال المادة 02 من المرسوم 08-188[1] نجد أن المواد المعدنية غير الفلزية موجهة لإنتاج الحصى مثل الكلس و الدولومي والصخر الرملي والبازلت والغرانيت والغرانوديورت وهي نوع من أنواع الصخور التي تحتويها الطبيعة، نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يقم بتعريف المواد المعدنية غير الفلزية بل ذكر أنواعها فقط.

وكذلك المواد المعدنية الفلزية التي تتكون من نوعين هما: مواد معدنية فلزية حديدية ومواد معدنية فلزية غير حديدية؛ أما المواد المعدنية غير الفلزية فتتكون هي الأخرى من نوعين هما: المواد المعدنية غير الفلزية لمواد البناء، والمعادن الثمينة الأحجار النفيسة وشبه النفيسة.

المبحث الثاني

[1]- المؤرخ في2008/07/01 المتعلق بتحديد كيفيات منح رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل وتعليقها وسحبها الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 06 /2008/07 ص 04.

الأشخاص والهيئات المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي

نظرا للتوسع الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الدولة فالنشاط المنجمي يحتاج في ممارسته لتسهيل عمليات إنجاز المشاريع المدمجة فيه والتي تمنحها الدولة للمستثمرين، وأغلب النصوص القانونية التي وضعها المشرع الجزائري تتمثل في الحماية كمبدأ رئيسي يتبعه كل شخص يريد ممارسة نشاط أو استغلال.

وهذه النصوص تسعى وراء هدف يتمثل في التسيير الأمثل لهذه الثروات مع تلبية الطلب عليها، وذلك لا يكون إلا بإتباع شروط وإجراءات يجب الاتخاذ بها سواء كان في هذا المجال أو غيره من المجالات، لتتجسد فعاليتها وتثبت جدارتها من قبل الأشخاص والهيئات.

سوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين، الأشخاص المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي (المطلب الأول)، الهيئات المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأشخاص المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي

بعدما واجهت الدولة الجزائرية عراقيل كثيرة في استرجاع ثرواتها وقامت بتأميمها بصعوبة كبيرة وإعادتها من المستعمر الفرنسي، يتضح أنها عزمت بإرادة قوية على تشجيع قطاع الاستثمار.

فمن خلال المادة 14 من قانون الاستثمار[1] يتبين أن الأشخاص سواء كانوا محليين أو أجانب، طبيعيين أو معنويين قام المشرع الجزائري بمنحهم نفس المعاملة من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، أي تكون هناك المساواة بين المتعاملين في قطاع الاستثمار فيما يخص ممارسة النشاط المتعلق بالمناجم، وذلك مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدولة التي يكون هؤلاء من رعاياها.

وذلك وصولا لأهداف معينة تتمثل في تقوية الإنتاجية وتطوير الاستثمار وكذا رؤية الدولة للمتعاملين على أنهم رأس مال لا يمكن تضييعه كفرصة بما أن الاستثمارات تستفيد من حصص

رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر لذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: المتعاملين المحليين (استثمار محلي) في (الفرع الأول) والمتعاملين الأجانب (استثمار أجنبي) في (الفرع الثاني).

[1]- الأمر 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 47 المؤرخة في 2001/08/22، المعدل والمتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 47 لسنة 2006.

الفرع الأول: المتعاملين المحليين (استثمار محلي)

يشمل الاستثمار المحلي أو الوطني على فئتين من الأشخاص: أشخاص معنوية وأشخاص طبيعية جزائرية تخضع للقانون الخاص، هذا القانون الذي يحكم بصفة أساسية العلاقة ما بين الأفراد دون أن تكون الدولة طرفا فيها.

إلا أنه و بحكم القانون وضعت ضوابط معينة تحد من الحرية في اختيار النشاط من طرف هذه الأشخاص فكل نشاط يمارس من طرف متعامل معين.

ولقد تم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين: الأشخاص الطبيعية (أولا)، و الأشخاص المعنوية (ثانيا).

أولا: الأشخاص الطبيعية

يقصد بالأشخاص الطبيعية تلك الأشخاص الآدمية المميزة، أي الإنسان والكائن البشري الذين يتمتعون بالأهلية القانونية التي تسمح لهم بإجراء تصرفات قانونية معينة[1].

ولم تكن هناك مكانة للشخص الطبيعي في ظل القوانين القديمة التي كانت تسير هذا القطاع، وكان كل الاهتمام يقتصر على المؤسسات التابعة لقطاع الدولة أي المؤسسات العمومية الوطنية فقط.

أما في ظل القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم أعطى له مكانته، حيث أصبح يخضع للقانون الخاص من أجل ممارسته لبعض النشاطات المنجمية دون الشخص المعنوي، إلا أنه هناك نشاطات أخرى يمارسها الشخص الطبيعي والمعنوي على حد سواء. إذ أن هناك نشاطات يمارسها الشخص الطبيعي الحامل للجنسية الجزائرية دون الأجنبي و تنحصر في نشاط اللم والجمع و/أو الجني فقط، وحصر المشرع الجزائري لذلك لهدف اجتماعي يتمثل في توفير مناصب شغل أكثر والقضاء على البطالة.

وهذه الأنشطة لا تتطلب أموال أو كفاءات أو مهارات أو شهادات معينة أو وسائل ضخمة ومكلفة فهي تعتمد أساسا على جمع أو رفع مواد معدنية من سطح الأرض فقط.

[1]- إسحاق إبراهيم منصور، نظرية القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص219.

ثانيا: الأشخاص المعنوية

نجد أن الأشخاص المعنوية تكون على نوعين في كل من القانون العام والخاص كما حددت المادة 49 من القانون المدني[1].

1-الأشخاص المعنوية العامة

تشمل الأشخاص المعنوية العامة الدولة الولاية والبلدية والمؤسسات ذات الطابع الإداري وهي فئة تعمل لفائدة المصلحة العامة، بالإضافة إلى أنها تخضع للقانون العام والقضاء الإداري[2]. و نجد أن كلا من المصلحة العامة والخضوع للقانون العام يتعارض مع قواعد ممارسة النشاطات المنجمية .

2-الأشخاص المعنوية الخاصة

تخضع الأشخاص المعنوية الخاصة لقواعد القانون الخاص مثل الشركات المدنية والشركات التجارية والجمعيات والمؤسسات الخاصة[3]، ويختص بالنظر في منازعاتها وخصوماتها القضاء العادي.[4]

لقد كانت تمنح الأشخاص المعنوية الخاصة فرصة الاستثمار للمؤسسات العمومية الوطنية بالدرجة الأولى و تعطى لها أولوية ممارسة النشاط المنجمي من بحث واستغلال للمكامن والمواد المعدنية الإستراتيجية، أما غير الإستراتيجية فهي تمنح فقط للمؤسسات العمومية للمستثمرين المقيمين. يعني ذلك أنها كانت حكر للدولة كونها تملك مؤهلات عالية.

مما جعلها تهتم بتطوير الاستثمار المحلي وخاصة بعد صدور قانون المناجم الجديد 01-10 وتوصل إلى أنه من الضروري إدخال الأشخاص المعنوية الخاصة التي تشمل الشركات

التجارية، تكون شركة مساهمة أو شركة تضامن أو شركة ذات المسؤولية المحدودة بالرغم من أن المشرع الجزائري لم يحدد نوع الشركة التي لها أن تمارس النشاط المنجمي إذا كانت شركة أشخاص أو شركة أموال، لكنه حدد بأنها شركات تجارية تخضع للقانون التجاري المحدد

---

[1]- القانون رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 2007/05/13 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 31 المؤرخة في 2007/05/13.

[2]- عمار عوابدي، القانون الإداري، الجزء الأول : النظام الإداري، الطبعة 05 ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، 2008 بن عكنون الجزائر، ص 193.

[3] - حسين فريجة، شرح القانون الإداري دراسة مقارنة،ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص 105

[4] - نفس المرجع، ص 107.

لصبغتها وشروط إنشائها وبالأحرى خضوعها للقانون الخاص بحث تنشأ بإرادة الأفراد وذلك دون تحفظ لأن الغرض منها هو تحقيق الربح، فهذه الأشخاص تخضع للقانون الخاص[1] أساسا وهي مؤهلة لممارسة النشاط المنجمي لامتثالها لقواعد وإجراءات هذا القانون.

وقد انحصرت الأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف هذه الشركات فيما يلي:

-أنشطة البحث المنجمي بنوعيه الاستكشاف والتنقيب؛

-أنشطة الاستغلال المنجمي الذي يقتصر على الامتياز المنجمي والاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط، الاستغلال الحرفي، استغلال مقالع الحجارة و المرامل باستثناء نشاط اللم والجمع و/أو الجني.

أما نص المادة 132 من قانون المناجم المعدلة والمتممة بالمادة 04 من الأمر رقم 07-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10 حدد نوع الشخص الذي يمنح له حق استغلال مقالع الحجارة و المرامل إذا كان طبيعي أو معنوي.

و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 08-188 المتعلق بكيفيات منح رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل وتعليقها وسحبها، وتحديدا في المادة 04 منه قام بتوسيع دائرة الأشخاص المؤهلين لممارستهم هذا النشاط، وذلك بمنح رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل للشخص سواء كان طبيعي أو معنوي على خلاف ما كان عليه تمنح فقط للشخص الطبيعي فهذا المرسوم أكد على كلاهما.

الفرع الثاني: المتعاملين الأجانب (استثمار أجنبي)

جاء في المادة 04 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار أنه: " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة."

يتضح من خلال هذا النص تأكيد المشرع على مبدأ حرية الاستثمار الذي كرسه دستور 1996[2] ويتجسد هذا المبدأ في الأمر بفتح كل القطاعات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي بدون استثناء، بالإضافة إلى المادة 04 من قانون الاستثمار التي جاءت فيها أن النشاطات المفتوحة

[1]- راجع في ذلك المادة 07 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
[1]- انظر مادة 37 من دستور 1996/11/28.

للاستثمار هي النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا التي تنجز في إطار منح الرخصة والامتياز.

ولقد كانت الدولة الجزائرية من الدول التي لم يظهر من خلال قوانينها السابقة المتعلقة بالقطاع المنجمي أي اهتمام للاستثمار الأجنبي لما كانت نظرة البلدان النامية لهذا الاستثمار نظرة ضيقة جدا تختلف عن نظرة البلدان النامية المتمثلة في توسيع دائرة الاستثمار بقدر المستطاع، لأنها اعتبرت نوع من الاستعمار غير المباشر لممتلكاتها ومساس بسيادتها، وذلك يؤثر على الدولة.[1]

بحيث استبعدت أساسا فكرة الاستثمار الأجنبي، لكن مع تغيير وجهة التنمية الاقتصادية بالاتجاه نحو التفتح الاقتصادي ومع تطور القوانين المتعلقة بهذا المجال أولت الدولة اهتماما كبيرا له، وذلك ما نصت عليه المادة 03 من القانون رقم 01-10: "يمكن كل متعامل ممارسة الأنشطة المنجمية، طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، وذلك دون تمييز في القانون الأساسي أو الجنسية ".

إن ميول الجزائر لهذا الاستثمار هو فقدان حيوية سير النشاط المنجمي، لذلك استطاع القانون رقم 01-10 سد ثغرات وتغطية نقائص بفتح مجال للمستثمرين الأجانب المتوفرة فيهم الشروط القانونية المنصوص عليها من خلال شفافيته، ووضع جميع المعطيات ووثائق المنشآت الجيولوجية التي تكتسي طابع المنفعة العمومية تحت تصرف الجمهور.[2]

كما قامت بعدة تسهيلات لتحفيز المستثمرين الأجانب لإمكانيته القيام بالدراسات اللازمة لنجاح المشاريع محل الاستثمار وكذا الاستفادة من الخبرات والتقنيات والمهارات المتطورة في هذا المجال التي كانت تفتقد إليها.

وأهداف الدولة الأساسية تتمثل فيما يلي:

- القضاء على أزمة البطالة لديها؛
- المساهمة في الحد من هجرة أصحاب المهارات العالية؛

---

[2] - قادر عبد العزيز ،الاستثمارات الدولية ، دار الهومة للطباعة والنشر التوزيع ، بوزريعة ، الجزائر ،طبعة 2004،ص 13 .

[3]- تنص المادة 03 فقرة 01 من القانون المتعلق بالمناجم على أنه:
"يمكن كل متعامل ممارسة الأنشطة المنجمية، طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه، وذلك دون تمييز في القانون الأساسي أو الجنسية".

- ضمان فرصة توظيف الأشخاص في المشروع الاستثماري الأجنبي؛

- توسيع الطبقة الشاغلة وترقيتها.

لذلك قامت الدولة بوضع حدود لهذا النوع من الاستثمار وأخضعته لإجراءات إدارية محكمة تتمثل في ما يلي:

بالنسبة لأنشطة البحث(التنقيب والاستكشاف) يشترط أن تكون الشركة الأجنبية تجارية ومسجلة في بلدها الأصلي، وبالنسبة لأنشطة الاستغلال المقتصرة على الامتياز المنجمي والاستغلال المنجمي الحرفي وكذا رخصة الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط فيشترط أن تكون الشركة محلية سواء للشخص الطبيعي أو المعنوي دون الشركة الأجنبية.[1]

ولكن مع صدور المرسوم التنفيذي 08-188 المتعلق باستغلال مقالع الحجارة و المرامل المذكور سابقا، تغيرت وجهة المشرع الجزائري و أدخل هذا النشاط (استغلال مقالع الحجارة والمرامل) ضمن قائمة الاستثمار الأجنبي على أن تكون الشركة تخضع للقانون الجزائري أما الاستغلال الحرفي فيمارسه الشخص الطبيعي أو المعنوي حسب ما نصت عليه المادة 127 من قانون المناجم. فيجب أن يكون مقيدا في السجل التجاري[2] وحسب التصريح الذي قام به الوزير المكلف بالطاقة والمناجم بمناسبة افتتاح أشغال أول محاضرة دولية حول الموارد الطبيعية المنجمية بتاريخ 2007/12/02 بالجزائر العاصمة (CIRMA 01) الذي جاء فيه أن الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال الموارد المنجمية ارتفع إلى 270 مليون دولار بعدما كان القطاع المنجمي قبل سنة 2000 في حالة عجز لانعدام الاستثمار فيه بالرغم من أن الدولة استثمرت مليار خلال 30 سنة دون تحقيق فوائد من ذلك، ثم استرجعت الجزائر مكانتها العالمية في مجال الموارد المنجمية بإتباعها هذه الخطوات الصائبة بعدما كانت تسيطر لوحدها على هذا القطاع بالإضافة إلى المشاركة القوية التي حققها الاستثمار الأجنبي في نشاطات البحث

والاستغلال المنجمي بتحقيق نسب عالية من الأرباح من خلال الشركات التي أسسها هنا في الجزائر.

[1]- راجع في ذلك المادة 78 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

[2]- تنص المادة 19 من القانون التجاري على أن: <يلزم بالتسجيل في السجل التجاري:
1- كل شخص طبيعي له صفة التاجر...
2- كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا...>

و أهم هذه الشركات[1]:

1-ذهب المناجم الأسترالي في الجزائر(AUSTRALIEN GOLD MINES OF ALGERIA)

وقدرت نسبة مشاركته مع مؤسسة استغلال المناجم "ENOR" بـ 52% أي ما يعادل 12,5 مليون دولار من أجل تطوير مكمن الذهب تيراك أماسمسة بولاية تمنراست.

2- الهند للحديد الصلب (INDIEN METTAL STEEL)

وهي شركة هندية استثمرت بمركب الحجار للحديد وشاركت ب: 10 ملايين دولار مع المؤسسة الوطنية للحديد والصلب بالحجار بولاية تبسة " FERPHOS".

3- أستراليا واستم المتوسطية (Australien Westem Méditerranéen)

والتي كانت وليدة الشراكة بين شركة تيرامين أستراليا والمجموعة المشكلة بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب والديوان الوطني للبحث الجيولوجي و المنجمي.

4- مصر أوراسكوم (Egyptien Orascom)

التي ساهمت ب: 12 مليون دولار من أجل استغلال مناجم الكلس بولاية المسيلة .

5- الشركة الصينية شاولين (La Société Chinoise Shaolin)

التي حققت اتفاق شراكة بنسبة 49% مع الديوان الوطني للبحث الجيولوجي و المنجمي سوناطراك بنسبة 51% من أجل التنقيب عن الذهب والنحاس والزنك والرصاص في مناطق تمنراست وبشار و سطيف وقدر الاستثمار في مجال التنقيب والبحث ب: 6 ملايين دولار.

كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين الجزائر وكندا في مجال اكتشاف مناجم الذهب و اليورانيوم بمنطقة الهقار لسنة 2005.

المطلب الثاني: الهيئات المتدخلة في ممارسة النشاط المنجمي

[1]- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 177.

يعود تنوع النشاطات المتعلقة بالقطاع المنجمي في الجزائر لثرائها بالموارد المعدنية السطحية والباطنية وحتى في قاع البحر.

لذلك يتطلب الأمر إقامة تنظيم للتسيير المحكم لهذا القطاع، ولأجله لجأت الدولة لاستحداث أجهزة جديدة عامة وأخرى متخصصة لما كانت هذه الأنشطة في سوء تسيير قبيل الاستعمار الفرنسي، و أصبح من المهم جدا إدارتها بطريقة جيدة تثبت الدولة تشريعاتها من القوانين والمراسيم وغيرها التي أصدرتها.

إن هذه الأجهزة تعمل تحت سلطة الوزارة المكلفة بالمناجم، تمارس أساسا صلاحيات السلطة العمومية في مجال الأنشطة المتعلقة بالمنشآت الجيولوجية والاستغلال المنجمي.

ولقد أرادت الدولة تحريك هذه النشاطات بمساعدة المستثمرين من جهة وكذا المشاركة في تحفيز الاقتصاد وتفعيل الاستثمار الوطني من جهة أخرى، فهي ذات أدوار كبيرة ولا يمكن أن تسهل تلك العمليات إلا عن طريق تدخل الدولة في إدارة قطاع المناجم سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، بحيث وضعت وكالات وهيئات لتكلف بالتسيير المناسب.

وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين: تدخل الدولة المباشر في إدارة النشاط المنجمي في (الفرع الأول)، وتدخل الدولة غير المباشر في إدارة النشاط المنجمي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التدخل المباشر للدولة في إدارة النشاط المنجمي

يكون التدخل المباشر للدولة عن طريق الإدارة المكلفة بالمناجم و التي نص عليها القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم، بحيث أوكلت لها صلاحيات عامة وهامة لإدارة النشاط المنجمي.

وقد تم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين: تعريف الإدارة المكلفة بالمناجم في (أولا) وصلاحيات الإدارة المكلفة بالمناجم (ثانيا).

أولا: الإدارة المكلفة بالمناجم

تنص المادة 41 من القانون المتعلق بالمناجم في فقرتها الثانية على ما يأتي: " يرتكز نشاط الدولة على ما يأتي:

- الإدارة المكلفة بالمناجم،.....".

وهي هيئة إدارية مركزية تعمل تحت سلطة الوزارة المكلفة بالمناجم الذي يتولى تسييرها والسهر على تنظيمها الوزير المكلف بالطاقة والمناجم و الذي يقوم بإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبحث عن موارد المحروقات والثروات المنجمية والطاقوية...[1]

و بصدور المرسوم التنفيذي رقم 07-267[2] نجد أن الإدارة المركزية تم تنظيمها في وزارة الطاقة والمناجم، وهي تتمثل في المديرية العامة للمناجم التي تتكون من مديريتين:

- مديرية الموارد المعدنية؛

- مديرية تطوير النشاطات المنجمية؛

1-مديرية الموارد المعدنية

وتشمل مديرية الموارد المعدنية مديريتين فرعيتين تتمثلان فيما يلي[3]

1-1.المديرية الفرعية لتطوير الموارد المعدنية

تكلف المديرية الفرعية لتطوير الموارد المعدنية بما يلي:

- إبداء سياسة التثمين والمحافظة على الموارد المعدنية والسهر على تنفيذها؛

- إعداد النصوص القانونية المتعلقة بتطوير الموارد المعدنية؛

- متابعة تطور و أفاق أسواق المواد الأولية المعدنية.

1-2. المديرية الفرعية للمنشآت الجيولوجية

[1]- راجع في ذلك المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 07- 266 المؤرخ في 2007/09/09 المتضمن صلاحيات وزير الطاقة والمناجم، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2007/09/16 ص 03.
[2]- المؤرخ في 2007/09/09 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الطاقة والمناجم، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2007/09/16.
[3] - راجع في ذلك المادة 02 من المرسوم التنفيذي 07-267.

وتكلف المديرية الفرعية للمنشآت الجيولوجية بما يأتي:

- المساهمة في إعداد برامج المنشآت الجيولوجية؛

- ضمان متابعة إنجاز برامج المنشآت الجيولوجية؛

- تنسيق نشاطات التكوين الخاصة بنشاطات الفرع.

2 - مديرية تطوير النشاطات المنجمية

و تشمل مديرية تطوير النشاطات المنجمية مديريتين فرعيتين تتمثلان فيما يلي[1]:

2-1.المديرية الفرعية للنشاطات المنجمية

وتقوم المديرية الفرعية للنشاطات المنجمية بالأعمال التالية:

- متابعة النشاطات المنجمية والمساهمة في تطويرها؛
- المشاركة في صياغة التنظيم والمقاييس المتعلقة بالنشاط المنجمي؛
- متابعة التلخيصات حول التطور التكنولوجي للفرع و إعدادها.

2-2. المديرية الفرعية للنشاطات شبه المنجمية

وتكلف المديرية الفرعية للنشاطات شبه المنجمية بما يلي:

- معالجة الملفات المتعلقة بإيداع المواد المتفجرة وكذا استيرادها؛

- متابعة تطور استهلاك المواد المتفجرة واستعمالها؛

- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية المطبقة على النشاطات والسهر على احترامها[2].

وبالتالي فإن الإدارة المكلفة بالمناجم تعتبر جزء من الإدارة المركزية لوزارة الطاقة والمناجم التي يقوم بتسييرها الوزير المكلف بالطاقة والمناجم.

[1]- راجع في ذلك المادة 02 من المرسوم التنفيذي 07-267 .
[2]- راجع في ذلك المادة 02 من نفس المرسوم.

من خلال المادة 41 من قانون المناجم يتضح أن هذه الإدارة لا تتمتع بالاستقلالية فهي تابعة للوزارة، و هذه الأخيرة لا تتمتع بالشخصية المعنوية مما يؤدي إلى اعتبار أن الوزارة المكلفة بالمناجم تستمد وجودها من الدولة[1].

وبما أنها تمارس صلاحيات السلطة العمومية فمعنى ذلك أنها سلطة إدارية منح لها القانون سلطة التسيير باستعمال أساليب السلطة العامة عند أداء مهامها، وهذه الأساليب تعتبر كقواعد استثنائية غير معهودة في مجال القانون الخاص تمارسها الإدارة أساسا بهدف تحقيق المصلحة العامة وهذا ما يسمى بامتيازات السلطة العامة[2].

ثانيا: صلاحيات الإدارة المكلفة بالمناجم

تنص المادة 42 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم على أنه: " تتولى الإدارة المكلفة بالمناجم المهام الآتية:

- إعداد السياسة الوطنية المتعلقة بالبحث والاستغلال المنجميين والسهر على تنفيذها؛

- اقتراح وإعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بالنشاطات المنجمية، بصفة انفرادية أو بالتعاون مع الدوائر الوزارية الأخرى؛

- تنسيق كل نشطات الدولة والأجهزة العمومية المتعلقة بالبحث والاستغلال المنجمين

- مراقبة كل الأنشطة و أشغال المنشآت الجيولوجية والبحث والاستغلال المنجمين".

يتضح من خلال المادة أن الحدود المخولة لهذه الإدارة جعلتها تمثل قطاعا حيويا استراتيجيا، فهي تقوم بكل التدابير والمناهج والأعمال المتعلقة بتطوير الأنشطة المنجمية تحت سلطة الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، ويمكن لها أن تقوم بدراسة واقتراح كل المسائل

الهامة لإعداد استراتيجيات والسهر على تطبيقها عن طريق المديريات التابعة لها، وهذا من أجل تضافر الجهود وتحديد سياسة وطنية شاملة.

[1]- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، ص 99.
[2]- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 48.

بالإضافة إلى أنها تقوم بتقديم اقتراح القوانين و إعداد النصوص القانونية والسهر على تنفيذها إما بمفردها أو بالتعاون مع الدوائر الوزارية الأخرى، وهذا من أجل الوصول لخدمة المصلحة العامة للبلاد ويحقق الهدف دون الإضرار بالممتلكات الوطنية كلها.

من خلال ما سبق نستنتج أن الوزير المكلف بالمناجم يلعب دورا هاما في تسيير قطاع المناجم من خلال الصلاحيات التي تمارسها الإدارة المكلفة بمناجم باعتبارها إدارة مركزية، وإلى جانب ذلك نجد الدور الفعال الذي يخص الوالي المختص إقليميا فقد منحت له بعض المهام في حدود اختصاصه المحلي ويتجسد ذلك في استصدار الرخص المتعلقة بالقطاع المنجمي.

الفرع الثاني: التدخل غير المباشر للدولة في إدارة النشاط المنجمي

لقد مرت الدولة الجزائرية بمراحل صعبة، مما أدى إلى حاجتها لاستعادة فرض سياسة جديدة للقيام بتسيير شؤونها العامة وذلك ما دعت إليه طبيعة الأنشطة التي تقوم بها، بحيث كان عليها المحافظة على أملاكها الوطنية بأي طريقة أو أسلوب يؤدي بها إلى استحداث أجهزة وهيئات وطنية يرتكز وجودها على طبيعة النشاط المسند لها قانونا.

فبعد الاستقلال تم إنشاء عدة مكاتب منها مكتب الدراسات والانجاز ثم المكتب الجزائري وبعدها الشركة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية.....وذلك بموجب قوانين و مراسيم كثيرة صدرت على التوالي[1].

وبعد ذلك جسدت الدولة تدخلها غير المباشر في إدارة قطاع المناجم من خلال إنشاء هيئتين متخصصتين في هذا القطاع بموجب القانون رقم 01-10، إلا أن المشرع الجزائري خصهما بنظام داخلي ويكون ذلك بموجب مرسوم يحدد لكليهما صلاحيات تختلف من وكالة إلى أخرى، لكنهما يشتركان في الطبيعة القانونية والأجهزة المسيرة لشؤونهما الداخلية[2].

وعليه تم تقسيم هذا الفرع إلى ثلاث أقسام، الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية ANPM (أولا)، الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ANGCM (ثانيا)، سلك شرطة المناجم كجهاز رقابي (ثالثا).

[1]- الأمر 67-79 المؤرخ في 19ماي 1967 المتعلق بإنشاء الشركة الوطنية للأبحاث و الاستغلالات المنجمية، المرسوم 83-57 المؤرخ في 01 جانفي 1983 المتعلق بالمؤسسة الوطنية للبحث المنجمي.
[2]- راجع في ذلك المادة 51 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

أولا: الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية (ANPM)

تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بتسيير شؤون أملاك الدولة في قطاع المناجم، تم التطرق للتعريف بهذه الوكالة (1)، والتعريف بالمهام المسندة إليها(2).

1-تعريف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية

تنص المادة 44 من قانون المناجم على أن: " تنشأ الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، وهي سلطة إدارية مستقلة،...". وذلك ما أكدته المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 04-93[1] التي تنص على أن: "طبقا لأحكام ...يحدد هذا المرسوم النظام الداخلي للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والسلطة الإدارية المستقلة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ...".

2-صلاحيات الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية

كان من ضمن أهداف المرسوم 07-267 استحداث مديريات جديدة لمنع التضارب الذي كان من قبل في الاختصاص، فهذه الوكالة منحت لها اختصاصات هامة جدا مقارنة ما كانت عليه مديرية الأملاك الوطنية.

كما أن المادة 44 من قانون المناجم وضحت مختلف المهام التي خولت لهذه الوكالة بصفة محدودة، وتنحصر هذه المهام فيما يلي:

تقوم الوكالة بتهيئة الأرض للمستثمرين للانطلاق في ممارسة النشاط المنجمي، كما أنها

تتحكم في الوثائق الإدارية من حيث تحضيرها، تسليمها و تنفيذها، وهي تتمثل فيما يلي:

وضع السجل المنجمي وتسييره ؛

[1] - المؤرخ في 2004/04/01 المتضمن النظام الداخلي للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 2004/04/14. ص3.

ثم تسليم السندات المنجمية والرخص وتحضير الاتفاقيات ودفاتر الأعباء المرفقة بها باعتبار الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية الهيئة الوحيدة المكلفة بتسليم السندات المنجمية والرخص للمستثمرين، ولها الحق في تحضير الاتفاقيات ودفاتر الأعباء المرفقة لهذه السندات والرخص وذلك تحت سلطة الوزير المكلف بالمناجم وهذه الاتفاقيات ودفاتر الشروط عبارة عن وثيقة مكونة للعقد والتي تحدد كيفيات تطبيق تلك السندات المنجمية والرخص، وتتضمن الشروط الدقيقة اللازمة لتنفيذها.

وتسيير ومتابعة تنفيذ السندات والرخص المنجمية والوثائق المرفقة بها، وهي تسيير الاتفاقيات لحساب الدولة ودفاتر الأعباء، والمناقصات، و إعداد الملفات المتعلقة بعروض المنح وتعليق السندات المنجمية وسحبها؛

وإصدار وثائق التحصيل المتعلقة بحق التكاليف الإدارية والرسم المساحي المنصوص عليهما في المادتين 156 و 157 ، والإيرادات الناتجة عن المناقصات؛

فالمادة 156 من القانون رقم01-10 المتعلق بالمناجم نصت على أن: **"** يتم تحصيل حق إعداد الوثائق بمناسبة منح وتعديل وتجديد السندات والرخص المنجمية...

و المادة 157 من نفس القانون نصت على أن: " يخضع أصحاب الترخيص بالاستكشاف و/أو السند المنجمي للاستغلال لرسم مساحي.

لا يمكن هذا الرسم، في أي حال من الأحوال، أن يعوض الإيجار الذي يطالب به مالك الأرض أو ذوو حقوقه".

فالوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية تساهم بشكل كبير في تحصيل الأموال للدولة عن طريق الرسوم والتكاليف الإدارية الأخرى المفروضة قانونا على المستثمر، وتسدد هذه القيم المالية لدى قابض الضرائب لتدفع في صندوق الأملاك العمومية المنجمية.[1]

والإشراف على النشاطات المنجمية والتنسيق بينهما، إذ تسهر الوكالة على حسن سير النشاطات ولها دور تنسيقي بينها بسبب وجود علاقة بين مختلف النشاطات المنجمية؛

[1]- راجع في ذلك المادة 154 فقرة 06 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

ومساعدة تنفيذ أي تحكيم أو مصالحة أو وساطة بين المتعاملين في الميدان المنجمي وتمثيل الدولة في إجراءات تسوية النزاعات مع المستثمرين في قطاع المناجم، ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم في قطاع المناجم، ويتم ذلك عن طريق تسهيل الإجراءات في مختلف المراحل التي تتعقبها تنفيذ المشاريع الاستثمارية على المتعاملين.

وإعداد وضبط قاعدة المعطيات المرتبطة بالسندات والرخص المنجمية والوثائق المرفقة بها، ويقصد بها مختلف الدراسات التي تقوم بها الوكالة من أجل وضع أسس قانونية تستند عليها السندات والرخص المنجمية وكل الوثائق المرفقة بها.

وتحديد حدود المساحات المنجمية و ترويج المناطق ذات القدرات المعدنية أو المكامن المكتشفة من قبل بواسطة أموال عمومية؛

والتشجيع والمساهمة في تأطير الحرف المرتبطة بالنشاط المنجمي و ترويج استغلال المنجم الصغير و المتوسط والنشاط المنجمي الحرفي، وذلك للمحافظة على ممارسة المهن اليدوية التي لا تتطلب القيام بها إمكانات مادية أو تقنية كبيرة من أجل تدعيم الإنتاج الحرفي، كما أن استغلال المنجم الصغير أو المتوسط لا يتطلب إجراءات إدارية ضخمة ولا سيولة مالية كبيرة، وإعداد إحصائيات دورية مرتبطة بنشاط الوكالة ونشرها.

ثانيا: الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ANGCM

تعتبر الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية كجهاز مسير ورقابي فهي تخضع لنظام مزدوج، تم تناول التعريف بهذه الوكالة(1) ثم التطرق للصلاحيات التي أسندت لها(2).

1-تعريف الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية

تنص المادة 45 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم على أنه: "تنشأ وكالة وطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وهي سلطة إدارية مستقلة....."

وذلك ما أكدته المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 03-94[1]التي تنص على أن: "...يحدد هذا المرسوم النظام الداخلي للوكالة وطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وهي السلطة الإدارية المستقلة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،...".

[1]- الصادر بتاريخ 2004/04/01، المحدد للنظام الداخلي للوكالة وطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 2004/04/04، ص 13.

تتمتع هذه الهيئة بامتيازات السلطة العامة، وتعتبر ذات طابع وطني وهي متخصصة في تسيير المنشآت الجيولوجية ومراقبة عملية سير النشاطات المنجمية التي تتم على مستوى المناجم والمحاجر.

وتصنف هذه الوكالة من ضمن المرافق العامة الوطنية التي يرجع إنشائها من طرف البرلمان[1].بحيث يتم إنشاء المؤسسة العامة بهدف حسن تسيير الإدارة في القطاع المنجمي الذي استلزمت نشاطاته استحداث هذه الوكالة التي تحمل الصبغة الإدارية.

إن عمل الوكالة يشمل جميع المراحل التي يتخذها النشاط المنجمي ونشاط المنشآت الجيولوجية الذي تشرف عليه ويتم تحت إطارها وكذا الرقابة المزدوجة التي تمارسها التقنية والإدارية.

2-صلاحيات الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية

تقوم الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية بصلاحيات ترجع أساسا إلى الهدف من إنشائها تتمثل فيما يلي:

2-1المهام الجيولوجية

إنشاء المصلحة الوطنية الجيولوجية، وهي تعمل تحت وصاية الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية[2]، وأوكلت لها مهام تتمثل فيما يلي:

تسيير الإيداع القانوني للمعلومات الجيولوجية لسطح الأرض وباطنها؛ وجمع المعلومات المتصلة بعلوم الأرض وانتقائها ومعالجتها وتحليلها ونشرها؛ وإعداد البرنامج الوطني للمنشآت الجيولوجية وتسليم رخص أشغالها، وتنفيذه المتعلق بالخرائط الجيولوجية، الجيوفيزيائية والجيوكيمياوية الجهوية؛ وإعداد الجرد المعدني الوطني وتحيينه، وإنشاء البنك الوطني للمعطيات الجيولوجية وتسييره، وكذلك إنشاء ستونوتيك (Stonothèque)[3] وتسييره؛ وإصدار وثائق التحصيل المتعلقة بتكاليف تحضير الوثائق والدعائم الأخرى للمعاونة الجيولوجية.

---

[1] - تنص المادة 122 فقرة 29 من الدستور على أن: "يشرع البرلمان الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية:

.....

24- النظام العام للمناجم والمحروقات.

[2] - راجع في ذلك المادة 40 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

[3]-هو جهاز يجمع العينات الصخرية التي تم اكتشافها ويقوم بالمحافظة عليها.

2-2.مراقبة ومتابعة الأشغال

المراقبة الإدارية والتقنية للاستغلالات المنجمية على سطح الأرض وباطنها و ورشات البحث المنجمي؛ ومراقبة مدى احترام القواعد الفنية التقنية وطرق الاستغلال من خلال ممارسة النشاط المنجمي، واحترام قواعد الصحة والأمن العمومي والصناعي؛

وإصدار وثائق التحصيل المتعلقة بإتاوة الاستخراج، ومراقبة المؤونة الخاصة بإعادة الأماكن لحالتها الأصلية بعد الاستغلال في حساب خاص يدفع لدى الخزينة في حساب المؤسسة التي تمارسه؛

ومتابعة الإحصائيات الخاصة بالأنشطة المنجمية ونشرها بما فيها تلك المتعلقة بحوادث العمل والأمراض المهنية في قطاع المناجم؛

واعتماد خبراء المناجم والجيولوجيا؛ وذلك بتقديم الخبير طلب التسجيل بحيث تتوفر فيه المؤهلات والشروط اللازمة لدى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 02-468[1] على أن: "يعتبر خبيرا في الدراسات الجيولوجية و المنجمية كل شخص طبيعي يثبت التأهيل والتجربة المهنية اللازمة والكافية وتكون له الشهادة الجامعية المطلوبة، المعترف بها من الدولة بدرجة مهندس دولة على الأقل أو ما يعادلها، في أحد الاختصاصات الآتية:

- الجيولوجية و الجيوتقنية المنجمية؛

- الهندسة المنجمية؛

- تقنيات معالجة خامات المعادن ومعالجة المعادن؛

- الطبوغرافيا ومسح الأراضي والجيوديزيا".

ثالثا: سلك شرطة المناجم

يؤدي سلك شرطة المناجم دور رقابي فعال على المستغلين في القطاع المنجمي وقد منحهم المشرع الجزائري مهام تتمثل في السهر على احترام القوانين والتنظيمات التي تضبط النشاطات

[1]-الصادر بتاريخ 2002/12/24 المتضمن كيفيات اعتماد الخبراء في الدراسات الجيولوجية والمنجمية وتسجيلهم وشروط ذلك، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 88 المؤرخة في 2002/12/29 ص 03.

المنجمية، لا سيما حماية البيئة من الأخطار المنجمية من خلال المراقبة الميدانية المستمرة ومعاينة جل المخالفات التي تنجر عن الاستغلال.

1-تعريف شرطة المناجم

تنص المادة 54 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم على أن: " تنشأ شرطة المناجم المشكلة من سلك مهندسي المناجم التابعين للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية.

يحدد القانون الأساسي الخاص لشرطة المناجم عن طريق التنظيم.

لممارسة وظيفتهم، يؤدي الأعوان المذكورون أعلاه أمام مجلس قضاء الجزائر، اليمين الآتية: " أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي وظيفتي بأمانة و إخلاص و أن أراعي في كل الأحوال الواجبات التي تفرض علي".

و تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 04-150[1] على أن: " يتمتع المهندسون المكلفون بشرطة المناجم بصفة أعوان عموميين من ضمن مستخدمي الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية. ويمارسون مهامهم صلاحياتهم تحت سلطة هذه الوكالة".

فمن هاتين المادتين نستنتج أن شرطة المناجم هم أهل الاختصاص و كفاءة جامعية حاملين لشهادات في مجال هندسة المناجم، وهم ضمن مستخدميها، يمارسون مهام وصلاحيات تعد كرقابة على أعمال المستغلين في قطاع المناجم، و كذلك يؤدون اليمين القانونية أمام مجلس قضاء الجزائر قبل المباشرة في الأعمال والصلاحيات الموجهة لهم.

ويخضع المهندسون للتكوين من طرف مدرسة المناجم لتطوير مؤهلاتهم في الحرف المتعلقة بالنشاطات المنجمية[2].

2-صلاحيات شرطة المناجم

تعتبر أغلبية المهام المتعلقة بشرطة المناجم تقنية أكثر منها إدارية وهذا راجع لاختصاص المهندسين التابعين لهذا القطاع.

---

[1]-الصادر بتاريخ 2004/05/19 المتضمن القانون الأساسي لشرطة المناجم ، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 32 الصادرة بتاريخ 2004/05/23، ص 07.

[2]- راجع في ذلك المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 04-104 المؤرخ في 2004/04/05 المتضمن إنشاء مدرسة المناجم بالعابد وتنظيمها وتسييرها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 21 المؤرخة في 2004/04/07.

بالإضافة إلى المهام المذكورة في القانون المتعلق بالمناجم المتمثلة فيما يلي:

تقوم شرطة المناجم بالمراقبة الإدارية والتقنية للاستغلالات المنجمية، ومراقبة احترام القواعد والمقاييس الخاصة التي تمن النظافة والأمن وشروط الاستغلال حسب القواعد المتعلقة بالفن المنجمي لضمان حماية الموارد المائية والطرق العمومية والبنايات السطحية وكذا الاسترجاع العقلاني للاحتياطات المستغلة اقتصاديا.[1] ؛ وكذا إعلام الإدارة المكلفة بالبيئة بكل حدث أو عمل مخالف لقواعد حماية البيئة.

ومراقبة تسيير المواد المتفجرة والمفرقعات واستعمالها؛ والزيارة الميدانية للاستغلالات المنجمية وبقايا المناجم والمعادن و أكوام الأنقاض بجانب المناجم و المقالع ورشات البحث المنجمي والهياكل الملحقة بها في أي وقت، واشتراط تقديم مختلف أنواع الوثائق وتسليمهم كل العينات الضرورية لتأدية مهامهم. [2]

بالإضافة إلى مراقبة وفحص التصريح التلقائي الذي يعده المستغل ويؤهلهم القانون للقيام بالتصحيحات المبررة قانونا.

والبحث ومعاينة المخالفات للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها المتعلقة بالنشاطات المنجمية و إعداد محاضر لهذا الغرض.

و المرسوم 04-150 المتعلق بشرطة المناجم ذكر صلاحيات لا تقل أهمية عن الصلاحيات السابقة المتمثلة فيما يلي:

مراقبة احترام قواعد الوقاية والأمن، وتنفيذ مخططات التسيير والفحوص البيئية والتوفير، وإعادة الأماكن لحالتها الأصلية؛[3] وإبلاغ الإدارة الجبائية المختصة إقليميا بكل تقويم محدد في المادة 162 من قانون المناجم.

وإعلام الإدارة المكلفة بحماية المواقع والمعالم التاريخية بكل مخالفة لقواعد الحماية لاسيما الأملاك الثقافية غير المصرح بها، بمجرد إثباتها.[4]

---

[1] - راجع في ذلك المادة 53 فقرة 02 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
[2]- راجع في ذلك المادة 55 فقرة 01 من نفس القانون.
[3]- راجع في ذلك المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 04-150 التضمن شرطة المناجم.
[4]- راجع في ذلك المادة 08 من نفس المرسوم.

بعد تخلي الدولة الجزائرية عن النظام الاشتراكي وتوجهها نحو نظام الرأسمالية، أصبحت هناك ضرورة قصوى تستدعي مسايرة الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم.

وهو ما أدى إلى إصدار القانون رقم 01-10 الذي أحدث تغييرا جذريا في مجال تسيير قطاع المناجم وتم إعادة هيكلة النظام القائم بذلك على اعتبار أن النشاط المنجمي يدخل في إطار التعامل التجاري، وكذلك اعترف للدولة كشخص إداري حق ممارسته وكل ما يقيدها في هذا المجال هو المحافظة على أوجه تخصصها الأساسي وبما يحقق أهداف النفع العام، وأصبح النشاط المنجمي يواجه التزاما ضروريا نحو البيئة ومصيريا، مما اجبر الدولة للحفاظ على التنوع البيئي في إطار التنمية المستدامة.

لقد وضعت الدولة بعض الضوابط التي ربطها المشرع الجزائري ببعض الرخص والتي يجب أن تمنح لكل من أراد القيام بنشاط منجمي، بداية من أنشطة البحث المنجمي إلى رخص الاستغلال المنجمي و الامتياز المنجمي الذي يعتبر عقدا و يرفق باتفاقية منجمية مصادق عليها بمرسوم، أما الرخصة و الترخيص فيعتبران قراران إداريان انفراديان، ويرفق كل واحد منهما بدفتر شروط إذ يترتب عن ذلك آثار تتمثل في الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق كل شخص صاحب رخصة، وبالتالي فإن مجمل الحقوق (المزايا) الممنوحة لأصحاب السندات المنجمية والالتزامات المفروضة عليهم ومدى احترامها هي التي تفتح المجال للهيئات المختصة في المجال المنجمي للإشراف وبسط الرقابة على مدى الاستغلال الحسن والأمثل للنشاطات المنجمية التي تندرج في إطار الأملاك الإستراتيجية للدولة.

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، السندات المنجمية في (المبحث الأول) و الآثار المترتبة على منح السندات المنجمية (المبحث الثاني).

المبحث الأول

السندات المنجمية

يعتبر أسلوب الترخيص الأكثر تحكما ونجاحا لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، كما أنه يرتبط بالمشاريع ذات الأهمية والخطورة على البيئة، بالإضافة لنظام التقارير أو التصريحات الذي يهدف أساسا إلى فرض رقابة مستمرة على منح الترخيص وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وكذا الانعكاسات على حيازة الأراضي وخصوصيات الوسط البيئي، فهذا الترخيص يعتبر كمكمل كونه يفرض على صاحبه تقديم تقارير دورية على نشاطاته مما يسهل على الإدارة عملية المتابعة من الناحية المالية و البشرية، فبدلا من أن تقوم بإرسال أعوانها للتحقيق من السير العادي للنشاط المرخص به، يتولى صاحب الرخصة تزويد الإدارة بالتطورات الحاصلة، ويرتب القانون على عدم القيام بهذا الإلزام جزاءات مختلفة.

لقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، مفهوم السند المنجمي وطبيعته القانونية في (المطلب الأول) ، إجراءات الحصول على السندات المنجمية في(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم السند المنجمي وطبيعته القانونية

تعد الأنشطة المنجمية عقودا تجارية من نوع خاص استلزمت الاهتمام بها ووضع برنامجا محكما لها في التسيير.

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى قسمين تعريف السند المنجمي في(الفرع الأول)، و الطبيعة القانونية للسند المنجمي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف السند المنجمي.

لم يقم المشرع الجزائري بتعريف السند المنجمي لا من خلال قانون المناجم ولا من خلال المرسوم التنفيذي المتعلق بالسندات المنجمية،[1] إنما أشار إليه في المادة 24 المقطع 14 من قانون المناجم على أنه: "... يقصد به، حسب الحالة، إما رخصة للتنقيب أو رخصة بالاستكشاف أو أحد السندات المشار إليها في المادة 116..."

إن نص المادة 116 عددت السندات المنجمية ولم تعرفها، وهي تتعلق بالاستغلال المنجمي والتي جاءت كتكملة للمادة 24 المذكورة أعلاه، ذلك أن هذه الأخيرة نصت على السندات المتعلقة بالبحث المنجمي، لذلك قانون المناجم قام فقط بتوضيح السند المنجمي من جهة الشكل

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 02-65 المؤرخ في 2002/02/06 المتضمن تحديد كيفيات منح السندات المنجمية وإجراءات ذلك، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 2002/02/13.

الذي يكون إما رخصة أو امتياز، وحدد من جهة أخرى النشاطات المنجمية التي تندرج ضمن السند المنجمي.

وبالتالي فالسند المنجمي هو الأسلوب أو الوسيلة التي تقتضي شكل خاص تتضمن ترخيص بممارسة نشاط منجمي معين، فهو في الأصل لفظ مستعمل بكثرة في ميادين عديدة لكنه يفتقر إلى الدقة والتحديد، إذ يطلق على التصرفات سواء كانت عقود عامة أو خاصة معمول بها في القانون التجاري أو قرارات، وبصفة أدق فهو وثيقة إدارية تصدر من سلطة إدارية رسمية[1] .

يتبين من خلال ذلك أن السندات المنجمية تمنح بناءا على رأي مبرر من الوالي المختص إقليميا[2]، ويرجع ذلك لكون أن النشاط المنجمي المراد القيام به يتم على إقليم ولايته.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للسند المنجمي

تختلف الطبيعة القانونية للنشاطات المنجمية التي تندرج ضمن نظام السند المنجمي حسب طبيعة ونوع النشاط بدليل وجود أنشطة البحث المنجمي بنوعيه و أنشطة الاستغلال المنجمي بأنواعه الثلاثة المحدودة.

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالبحث المنجمي (أولا)، الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالاستغلال المنجمي(ثانيا).

أولا: الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالبحث المنجمي

تعتبر أنشطة البحث المنجمي من النشاطات المنجمية الأولية التي تكشف عن أسرار باطن الأرض عن طريق عدة عمليات تقنية يقوم بها المختصون في الميدان المتمثلة في التنقيب والاستكشاف. فاعتبر المشرع الجزائري السندات المنجمية التي تتأسس من خلالها أملاكا منقولة قابلة للتحويل والتنازل الكلي أو الجزئي عنها بموجب عقد ضمن الشروط المقررة في القانون المدني والتجاري التي تحكم نظام المنقول[3].

وتجدر الإشارة إلى أن التحويل والتنازل سواء كان كلي أو جزئي، يشمل الحقوق والالتزامات المترتبة عن السند المنجمي[4].

كما أن التحويل أو التنازل الذي يقوم به صاحب السند أخضعه المشرع الجزائري إلى شروط صارمة للحفاظ على حسن سير النشاطات المنجمية وتحقيق المراد من منح السند

---

[1]- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 91.
[2]- راجع في ذلك المادة 73 فقرة 01 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
[3]- راجع في ذلك المادة 08 فقرة 01 من نفس القانون.
[1]- راجع في ذلك المادة 75 فقرة 03 من القانون المتعلق بالمناجم.

المنجمي لممارستها إذ يجب على صاحب السند المنجمي احترام الشروط المقررة في قانون المناجم والنصوص التطبيقية له، كما يجب أن يوقع دفتر الشروط الخاص بأنشطة البحث المنجمي، وفي حالة موافقة الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية على مشروع التنازل أو التحويل الكلي أو الجزئي .

ثانيا: الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالاستغلال المنجمي

طبقا لنص المادة 08 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم، فإن السندات المنجمية المتعلقة بالاستغلال المنجمي تؤسس حقا عقاريا محدد المدة، منفصل عن ملكية الأرض، قابل للرهن العقاري الذي تنتهي مدته بانتهاء صلاحية السند المنجمي المترتب عليه الرهن، وتسري عليه حقوق الامتياز على العقار.

وينحصر رهن السند المنجمي على حق الاستغلال دون أن يمس الاحتياطات الموجودة في باطن الأرض، ولا يجب أن يتم الرهن إلا لصالح مؤسسة مالية متواجدة بالجزائر والعبرة بالمقر ليس بجنسية المؤسسة، فلا يهم إن كانت أجنبية أو وطنية خاصة أو عامة، كما يجب أن يتم الرهن للشخص المعنوي دون الشخص الطبيعي و يفرغ في شكل رسمي[1].

كما أن بعض السندات المنجمية يجوز إيجارها من الباطن بعد الموافقة المسبقة والشكلية للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية[2]، ويخص الامتياز المنجمي والترخيص بالاستغلال لاستغلال منجمي صغير أو متوسط[3]، والاستغلال المنجمي الحرفي[4].

ولا يتم هذا الإيجار إلا لصالح الشخص الذي توفرت فيه الشروط المطلوبة قانونا لمنح السند المنجمي، ويشترط أن يشمل الإيجار من الباطن كل حدود المساحة الممنوحة دون أن تتجاوز مدته المدة المقررة في السند نفسه، كما يجب أن يتم عقد الإيجار في قالب رسمي.[5]

ويجوز تحويل هذه السندات المنجمية أو التنازل عنها وتخضع لتوقيع دفتر الأعباء إذا تعلق الأمر برخصة أو ترخيص، وإذا تعلق الأمر بالامتياز المنجمي فيتعين إبرام اتفاقية منجمية مع الوكالة[6].

---

(2)- راجع في ذلك المادة 883 من القانون المدني الجزائري.
(3) - راجع في ذلك المادة 76 من القانون رقم 01-10.
(4)- راجع في ذلك المادة 29 من المرسوم رقم 02-65 المتعلق بكيفيات منح السندات المنجمية.
(5)- راجع في ذلك المادة 37 من نفس المرسوم.
(6)- ليلى بوخديمي، المرجع السابق،ص 93.
(1)- أنظر المرسوم الرئاسي 03-85 المؤرخ في 2003/03/01 المتضمن نموذج الاتفاقية المنجمية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 2003/03/02.

المطلب الثاني: إجراءات الحصول على السندات المنجمية

يتمثل مجال تطبيق السند المنجمي في البحث المنجمي بنوعيه، وفي الاستغلال المنجمي، إلا أن الإجراءات الخاصة بالحصول على السند المنجمي تختلف حسب نوع النشاط موضوع الطلب، ومع ذلك نص القانون على إجراءات تشمل جميع الأنشطة التي تستند على نظام السند.فهذه النشاطات تتعلق أساسا بالمناجم الباطنية .

وسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، السندات المتعلقة بالبحث المنجمي (الفرع الأول) ، السندات المتعلقة بالاستغلال المنجمي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: السندات المتعلقة بالبحث المنجمي

تتطلب ممارسة الأنشطة المنجمية المتعلقة بالتنقيب والاستكشاف من طرف الأشخاص المؤهلين للحصول على السند المنجمي و الذي هو بمثابة رخصة إدارية تخول لهم الحق في ممارسة النشاط المنجمي المصرح به.

وقد تتطلب أحيانا أنشطة البحث المنجمي القيام بالمسح الجوي و الفوتوغراميتري أو التصوير الجوي، لذلك لا يسلم السند المنجمي في هذه الحالة إلا بعد استشارة وزارة الدفاع الوطني.[1]

بلدها الأصلي، وبالتالي هذا النشاط يفتح المجال للاستثمار الأجنبي كما يتيح الفرصة للاستثمار المحلي، نظرا للقدرات المحلية المحدودة بالمقارنة مع القدرات التي يملكها الأجانب.

ولقد تم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين رخصة التنقيب المنجمي(أولا) ، رخصة الاستكشاف المنجمي(ثانيا).

أولا: رخصة التنقيب المنجمي

يسمح التنقيب المنجمي بكشف المؤشرات والمعلومات المؤكدة عن وجود مواد معدنية في منطقة محددة المعالم من خلال الفحوصات التقنية، وتكون الأشغال فيه سطحية لمدة سنة وتجديدها يكون مرتين لستة أشهر بمعنى انه يجب تبليغ الوكالة الوطنية للأملاك المنجمية بالإضافة إلى التقرير المفصل الذي يقدمه صاحب السند عن أشغاله المنجزة كل ستة أشهر، وهذا بعد تقديم طلب لديها وتسجيله بترتيب زمني ثم تقدم نسخة من الملف الملخص لنتائج الأشغال لدى المصلحة الجيولوجية الوطنية ثلاثة أشهر على الأقل تقدير عند انقضاء سنده

[1]- راجع في ذلك المادة 74 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

المنجمي، ولا يمارس هذا النشاط إلا بوجود رخصة إدارية تمنحها السلطة الإدارية المختصة بعد توافر كل الشروط المطلوبة.

1-خصائص رخصة التنقيب

تتميز رخصة التنقيب بجملة من الخصائص التي تتمثل فيما يلي:

تمنح الرخصة لمتعامل واحد في المساحة المحددة مسبقا في الرخصة نفسها، حتى ولو كان هناك تعدد في المواد المعدنية الموجودة في المنطقة ذاتها، فهذا التعدد لا يعني تعدد المتعاملين عليها.

وتتحدد مدة رخصة التنقيب بسنة واحدة قابلة للتجديد مرتين كل ستة (06) أشهر بشرط احترام الالتزامات المنصوص عليها في الرخصة، ويقدم طلب التمديد لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية وذلك بشهر واحد قبل انقضاء مدة صلاحياتها، ثم تفصل فيه الوكالة في غضون شهر من تاريخ الإيداع مقابل تسليم وصل، ولا يمنح صاحب الرخصة حق الاختراع في إبراز موطن أو مكمن المواد المعدنية.

وتنتهي سريان الرخصة تلقائيا بانتهاء مدة صلاحياتها أو بالتنازل عنها من طرف صاحبها في أي وقت بشرط إخطار الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بذلك[1].

2-شروط ممارسة نشاط التنقيب المنجمي

للحصول على رخصة التنقيب، لابد من توفر الشروط في صاحب الطلب، منها: شروط إدارية (أ)، وشروط مالية (ب).

2-1.الشروط الإدارية

تتعلق الشروط الإدارية بتكوين الملف مباشرة، والتي تتمثل فيما يلي:

إيداع طلب الحصول على الرخصة الذي يتم في شكل استمارة[2] لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في أربع نسخ، ويضاعف عددها إذا شملت المساحة عدة ولايات، مرفق بالقانون الأساسي للشركة والخريطة التي تحدد الوضعية الجغرافية لحدود المساحة المطلوبة والبرنامج العام للأشغال المرتقبة.

[1] - ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 97.

[2]-انظر الملحق رقم 01 المتعلق باستمارة طلب رخصة التنقيب من هذه المذكرة.

وفي حالة الإعلان بالقبول يسجل ويرقم ويؤشر عليه، رئيس مجلس الإدارة مع توضيح ساعة وتاريخ إيداعه، وتسلم الرخصة حسب الأولوية والترتيب الزمني، بالإضافة إلى تسليم وصل إشعار بالاستلام لصاحب الطلب[1].

وإذا لم يتم قبول الطلب وذلك لنقص بعض الوثائق أو عدم مطابقتها، في هذه الحالة تسلم لصاحب الطلب شهادة مؤقتة تعين فيها ساعة وتاريخ تقديم الملف، وكذا قائمة الوثائق الناقصة أو التي تتطلب إعادة مطابقتها وتمنح له مهلة 15 يوما لاستكمال الملف ولا يؤخذ بعين الاعتبار أي طلب يتضمن حدود المساحة نفسها في هذه المهلة، وهناك أمرين:

في حالة تقديم الملف المستكمل في المهلة المحددة، وتم التصريح بقبوله يسجل ويسلم لصاحب الطلب وصل الاستلام.

وفي حالة عدم استكمال الملف وانتهاء المهلة، يؤخذ بعين الاعتبار أي طلب جديد للمساحة نفسها ويسجل بعد التصريح بإمكانية قبوله.

بناءا على مداولة مجلس إدارة الوكالة في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا ابتداءا من تاريخ تسجيل الطلب مقابل تسليم وصل دفع حق إعداد الوثائق[2]، وتمنح الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية رخصة التنقيب لصاحب الطلب بعد توقيعه على دفتر الأعباء[3].

ويتم إعلام السلطة المحلية التي تقع بدائرة اختصاصها المساحة موضوع التنقيب قبل البدء في الأشغال وبمجرد الحصول على الرخصة، وإذا اقتضى الأمر يمكن له طلب المساعدة إذا تمت الأشغال على المساحة التابعة للخواص.

2-2.الشروط المالية

وتتعلق الشروط المالية بدفع الرسوم، المتمثلة في:

دفع حق إعداد الوثائق بموجب أمر التحصيل الذي تصدره الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية لفائدة قابض الضرائب.

ثانيا: الترخيص بالاستكشاف المنجمي

يعتبر نشاط الاستكشاف المنجمي أعم من نشاط التنقيب المنجمي لأنه يعتمد أساسا على الدراسات الجيولوجية وأعمال الحفر والنقب وتحليل الصفات الفيزيائية والكيميائية للمعادن، لذا

[1]-أنظر الملحق رقم 02 المتضمن وصل إشعار باستلام ملف طلب السند المنجمي.
[2]- راجع في ذلك المادة 98 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
[3]- أنظر الملحق رقم 03 المتضمن دفتر الأعباء لرخصة التنقيب المنجمي.

أخضعه المشرع الجزائري لشروط مختلفة كونه يحتاج للدقة والتركيز، ويعتبر كمرحلة تحليلية للنشاط نفسه، كما أن المواد المعدنية المكتشفة هي التي تمهد لنشاط الاستغلال المنجمي.

ولقد تم التطرق لهذا الترخيص في قسمين: خصائص الترخيص بالاستكشاف المنجمي (1)، وشروط الحصول على الترخيص بالاستكشاف المنجمي (2).

1-خصائص الترخيص بالاستكشاف المنجمي

تتمثل خصائص الترخيص بالاستكشاف المنجمي فيما يلي:

يمنح الترخيص بالاستكشاف لمتعامل واحد فقط في المساحة المحددة، لأنه قد يشمل نشاط الاستكشاف المنجمي مادة أو عدة مواد معدنية.

وتحدد مدة الترخيص بالاستكشاف بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر بمعدل سنتين لكل تمديد على أن يقدم طلب التمديد[1] لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية التي عليها أن تسلم السند المتضمن الترخيص بالتمديد في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ الاستلام مقابل تسليم وصل دفع حق إعداد الوثائق والرسم المساحي الذي يدفع لدى أملاك الدولة.

ويمكن لصاحب الترخيص بالاستكشاف أثناء طلب تمديد المدة أن يطلب تعديل حدود مساحة الاستكشاف إلى حدود المساحة المجاورة أو توسيع الترخيص إلى مواد أخرى غير تلك المحددة في السند ذاته إذا استدعت الأشغال التي تكون قيد الانجاز ذلك،[2] وتتم الدراسة بنفس الشكل التي منح بها السند الأولي، إلا أن التحقيق لا يشمل إلا المناطق المعنية بالتوسيع وهذا ما يضمن سرعة أكثر في دراسة الملف.

ويجوز التنازل أو تحويل الترخيص بالاستكشاف بموجب عقد لشخص آخر تثبت فيه القدرات المالية والتقنية (نفس الشروط المطلوبة)، ولا يتم ذلك إلا بعد موافقة الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية[3].

ويمكن التنازل النهائي عن هذا الترخيص دون أن يكون لشخص آخر بشرط إخطار الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، ويترتب عن ذلك إلغاء الترخيص نهائيا، ويلزم صاحبه بتنفيذ التدابير المحددة من طرف شرطة المناجم.

---

(1)- راجع في ذلك المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 02-65.

(2)- راجع في ذلك المادة 18 فقرة 01 من نفس المرسوم.

(3)- راجع في ذلك المادة 20 من نفس المرسوم.

2-شروط الحصول على الترخيص بالاستكشاف المنجمي

يخضع الترخيص بالاستكشاف المنجمي لشروط إدارية التي تتعلق بالملف، وشروط مالية تتمثل في دفع بعض الحقوق والرسوم الضرورية التي يجب أن تتوفر من أجل الحصول على السند المنجمي.

2-1.الشروط الإدارية

وتتمثل الشروط الإدارية فيما يلي:

يقوم صاحب الطلب بإيداع طلب للحصول على الترخيص في شكل استمارة[1] لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية مرفق ببعض الوثائق منها:

- القانون الأساسي للشركة؛
- الوثائق التي تثبت القدرات التقنية والمالية لصاحب الطلب؛
- مذكرة تتعلق بالبرنامج العام ومذكرة حول مدى تأثير الأشغال على البيئة والتدابير المقررة؛ [2]

ثم تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بتسجيل الطلب وتحويل الملف للولاية أو الولايات المعنية للشروع في إجراء تحقيق إداري ليبدي الوالي رأيه ويرسله للوكالة في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ استلام الملف أما عدم الرد يعتبر موافقة.

و يسلم الترخيص بالاستكشاف لصاحب الطلب بعدما يوقع على دفتر الشروط من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في أجل لا يتجاوز ثلاثة (03)أشهر من تاريخ تسجيل الطلب مقابل تسليم وصل دفع حق إعداد الوثائق والرسم المساحي[3].

2-2.الشروط المالية

تتمثل الشروط المالية في الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق، والرسم المساحي.

2-2-1.الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق

وتحدد الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق من خلال سلم حق إعداد الوثائق الذي يتم تحيينه من خلال القرار الصادر من الوزير المكلف بالمناجم مع الآخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم المسجلة خلال السنة المالية السابقة، ويتم تسديده بنفس الكيفية المذكورة سابقا بنفس

(1) - أنظر الملحق رقم 04 المتعلق باستمارة طلب بالترخيص بالاستكشاف المنجمي.
(2) - للمزيد من المعلومات راجع في ذلك المادة 13 من المرسوم رقم 02-65.
(3)- أنظر الملحق رقم 05 المتضمن دفتر الأعباء المتعلق بالاستكشاف المنجمي.

النموذج، كما يتم دفعه أيضا في حالة تعديل أو تجديد السند ذاته وتحديد كيفية تسديده بموجب قرار وزاري مشترك.

2-2-2.الرسم المساحي

ويتحدد الرسم المساحي استنادا لحدود المساحة الإجمالية موضوع الاستكشاف ويتم تحصيله على أساس الجدول الذي يبين السلم الأساسي للرسم المساحي، والذي يتم تحيينه من طرف الوزير المكلف بالمناجم مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم المسجلة خلال السنة المالية السابقة، ويتم تحصيله بناءا على أمر التحصيل الذي تصدره الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية لصالح قابض الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرسم لا يعوض مقابل الإيجار الذي يطالب به مالك الأرض أو ذوي حقوقه وإنما يبقى حقا ماليا صافيا يدخل إلى خزينة الدولة مباشرة مثل ما هو معروف في باقي النشاطات التي تخضع للرسوم الأخرى، وهذا الرسم يتم تحصيله عند تسليم الترخيص بالاستكشاف وعند تجديده حسب عدد الأشهر الكاملة المتبقية من السنة المدنية و في بداية كل سنة مدنية بالنسبة للسنوات اللاحقة، إلا أن قيمته المالية ترتفع من تجديد إلى آخر[1].

كما يجب أداءه في المهلة المحددة من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بموجب قرار إداري.[2]

وتختلف رخصة الاستكشاف عن رخصة التنقيب من خلال الإجراءات المتبعة بحيث أعطى المشرع الجزائري الحق لأي شخص معنوي يريد الحصول على الترخيص بالاستكشاف أن تتوفر لديه قدرات مالية وتقنية تسمى بأولويات، كما هو موضح في المادة 103 من قانون المناجم تتمثل فيما يلي:

وتعطى أولوية المنح إلى صاحب رخصة التنقيب، على جزء من حدود المساحة المطلوبة على الأقل.

وفي حالة ما إذا كانت نفس حدود المساحة مطلوبة من طرف العديد من الأشخاص ولم تكن محل تنقيب، فإن منح السند يكون للطالب الأول.

(1) - راجع في ذلك المادة 158،107 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
(2)- راجع في ذلك المادة 2/115 من نفس القانون .

وإذا كانت حدود المساحة التي كانت محل تنقيب مسبقا من طرف الدولة وعلى حسابها، وبرزت واكتشفت فيها مؤشرات [1] ، فبما أن الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية هي التي تمنح الرخص عن طريق المزايدة العلنية وتقوم بتنظيمها، وتحديد الشروط واستدراج العروض واختيار صاحب السند المنجمي الذي يرسو عليه المزاد، ذلك ما أكدته المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 02-66[2] بعدما تقوم الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية جرد مفصل لهذه المؤشرات، وتطبق المزايدة في حالتين:

على المساحة غير الممنوحة مسبقا وبرزت و/أو اكتشفت عليه مؤشرات عقب الأشغال الممولة بأموال عمومية.

على المساحة الممنوحة من قبل، والتي أعيدت إلى وضعية مساحات مفتوحة لأنشطة البحث والاستغلال إما بسبب تنازل صاحب السند المنجمي أو تخليه عن ممارسة النشاط أو سحبه منه.

بالإضافة إلى ذلك هناك إجراءات متبعة للقيام بالمزايدة تتمثل فيما يلي[3]:

تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بإعداد ملفات تقنية وتعرضها للتحقيق المسبق من طرف المصالح المعنية للولايات التي يقع في أقاليمها المؤشر، و يجمع الوالي آراء هذه المصالح ويرسل رأيه إلى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في أجل لا يتجاوز شهر حول إمكانية عرض النشاط المنجمي للمزايدة مع تقديم تبريرات المصالح إن تم رفض الملف.

ثم تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بإعداد ملف استدراج العروض[4] المتعلقة بالمؤشرات الذي يتضمن الحد الأدنى لمبلغ المزايدة و تقوم بعرض المزايدة، ويتم إيداع الأظرف حسب المواعيد المحددة مسبقا وتفتح في مدة أقصاها مائة وعشرون يوما من تاريخ الإعلان على استدراج العروض من طرف مجلس إدارة الوكالة القائم كمكتب مزايدة علنا وتلصق أسماء مقدمي العروض ويبرز اسم الراسي عليه المزاد وفي حالة التساوي بين العروض تتم القرعة.

---

[1] - نصت المادة 24 في الفقرة 07 من القانون رقم 01-10على أنه: " المؤشر هو كل معلومة مؤكدة، مراقبة مباشرة، بخصوص وجود مادة معدنية في نقطة معينة."

[2]- المؤرخ 2002/02/06 الذي يحدد الكيفيات المتعلقة بالمزايدة على السندات المنجمية، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 2002/02/13، ص 33.

[3] - ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 102.

[4]- راجع المادة 06 من المرسوم التنفيذي 02-66 التي تبين مما يتكون الملف.

يوقع أعضاء مكتب المزايدة ومقدم العروض على محضر المزايدة الذي يحرر في الحال ويستلم الراسي عليه المزاد منه مقابل إيداع الصك الذي يؤكد عرضه والمحرر باسم قابض الضرائب الذي يقع في مجال اختصاصه مقر الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، يقوم الراسي عليه المزاد بإعداد ملف طلب منح سند منجمي خلال أجل 03 أشهر من تاريخ المزايدة و يودعه لدى الوكالة لتقوم بتحقيق إداري.

ثم يسلم الترخيص بالاستكشاف للراسي عليه المزاد في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ إيداع الملف بعدما يوقع على دفتر الشروط أو الأعباء مقابل تقديم وصل حق إعداد الوثائق والرسم المساحي.

الفرع الثاني: السندات المتعلقة بالاستغلال المنجمي

من خلال نشاطي التنقيب والاستكشاف المنجمين تظهر نتيجة الاستغلال الذي يراد ممارسته وبالأخص نوع السند المنجمي الذي سيمنح للشخص المؤهل قانونا وذلك بعد دراسة المواد المعدنية المكتشفة ومدى إمكانية استغلالها اقتصاديا.

وقد سبق وأن حددت أشكال الاستغلال المنجمي، إلا أنها لم تدرج جميعها ضمن نظام السند المنجمي وإنما فرق بين هذه الرخص.

ولقد تم تقسيم هذا الفرع إلى أربع أقسام، عقد الامتياز المنجمي(أولا)، الترخيص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط (ثانيا)، رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي (ثالثا)، ورخصة اللم (رابعا)، ورخصة مقالع الحجارة والمرامل (خامسا).

أولا: عقد الامتياز المنجمي

لقد عمل المشرع الجزائري على تعزيز أسلوب الامتياز لاستغلال الأملاك الوطنية العمومية، إذ يمنح للشخص الطبيعي أو المعنوي المسمى صاحب الامتياز حق استغلال ملحق الملك العمومي لغرض خدمة عمومية لمدة معينة.[1]

ويعتبر الامتياز المنجمي من بين أهم نشاطات الاستغلال المنجمي من خلال طريقة منح السند المتعلق به، ويتجسد في استغلال منجم ذو قدرة استخراج تساوي ثلاثة آلاف طن متري في اليوم أو تفوقه، ولعل حجم المواد المعدنية المستخرجة هي التي تميز هذا النشاط الذي يحتاج إلى إلزامية توفير منشآت كبيرة و إمكانيات مالية وبشرية أكبر.

[1] - راجع في ذلك المادة 64 مكرر والمادة 74 من القانون رقم 08-14 المعدل والمتمم للقانون رقم 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الامتياز المنجمي يختلف عن نظام الترخيص والرخصة فتظهر فيه الصفة التعاقدية التي تتم بين الدولة والخواص، وتبقى الدولة هي الطرف الأقوى في تحديد الشروط الكفيلة بسير النشاط المنجمي، إذ يمنح عقد الامتياز المنجمي في النشاطات المنجمية التي تدخل ضمن الإطار الصناعي (الذهب، الفوسفات، الحديد، الزنك.....).

1-خصائص الامتياز المنجمي

يمنح الامتياز المنجمي بموجب اتفاقية منجمية التي تصبح قابلة للتنفيذ بمجرد التوقيع عليها من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية الممثلة برئيس مجلس إدارتها وصاحب السند المنجمي أو ممثله والمصادقة عليها بموجب مرسوم يتخذ بناءا على اقتراح من طرف الوزير المكلف بالمناجم.

وتحدد الاتفاقية حقوق والتزامات الأطراف المتعلقة بالشروط القانونية والمالية و الجبائية والاجتماعية والبيئية المطبقة على الاستغلال المنجمي داخل مساحة الامتياز المنجمي خلال مدة صلاحيتها، كما تضمن للمستثمر استقرار هذه الشروط كل مدة صلاحية السند المنجمي، كما تحدد أيضا المكامن والمواد المعدنية والمساحة المشمولة في الامتياز المنجمي.

ويمكن تعديل الاتفاقية بعد سريان مفعولها بموجب الموافقة الكتابية للأطراف التي تأخذ الشكل الرسمي في ملحق مصادق عليه بموجب مرسوم يتخذ بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالمناجم.

ويتسم هذا السند بنوع من الإجراءات الخاصة المتمثلة في تدخل الوزير المكلف بالمناجم لدراسة الملف المتعلق به وتوقيعه على المرسوم التنفيذي المتضمن الاتفاقية المنجمية التي تربط بين الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والشركة المنجمية، ومثال ذلك المرسوم التنفيذي رقم 269-07[1].

وتتحدد مدة الامتياز المنجمي ب30 سنة قابلة للتجديد عدة مرات في حدود ما تسمح به الاحتياطات الباطنية للمواد المعدنية القابلة للاستغلال.

ثانيا: الترخيص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط

يستند الترخيص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط على النشاط الذي تكون قدرة استخراجه للمواد المعدنية في اليوم أقل من ثلاثة آلاف طن متري في اليوم ويمتاز بصفة نشاط

[1]- المؤرخ في 2007/09/11 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المنجمية المبرمة بين الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والتجمع الصناعي والتجاري- مؤسسة عمومية اقتصادية ومنح امتياز منجمي لاستغلال مكمن الكلس، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2007/09/16.

دائم يتوفر على حد أدنى من المنشآت الثابتة، كما يستعمل أنماطا صناعية أو نصف صناعية، وبالتالي فكل استخراج يساوي أو يفوق ثلاثة آلاف طن متري في اليوم هو استغلال صناعي، أما الاستخراج الذي يكون أقل من ذلك فهو استغلال صغير أو متوسط، كما يكون في المواد الموجهة للبناء والأشغال العمومية.

1-خصائص الترخيص بالاستغلال المنجمي صغير أو متوسط

يمنح نشاط الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط بموجب ترخيص بعد تقديم طلب لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية في شكل استمارة[1]، مرفق بدفتر الشروط الخاص به[2].

ويتحدد الترخيص لمدة أقصاها عشر سنوات قابلة للتجديد عدة مرات في حدود ما تسمح به الاحتياطات القابلة للاستغلال[3].

1-2.شروط ممارسة النشاط المتعلق بالامتياز المنجمي والترخيص المنجمي الصغير أو المتوسط

تنص المادة 119 من القانون المتعلق بالمناجم في فقرتها الأخيرة على أن: "...لا يمكن أن يمنح الامتياز المنجمي قصد الاستغلال الصناعي إلا لشخص معنوي كما هو منصوص عليه في المادة 18 من هذا القانون."

من خلال هذه المادة نستنتج أن المشرع الجزائري خص هذين النشاطين للأشخاص المعنوية فقط، وبصفة مطلقة للشركات التجارية.

وبالرجوع للقواعد العامة التي تحكم الشركات التجارية وبالأخص القانون التجاري نجد أن كل الشركات التي تمارس نشاطها في الجزائر تخضع للقانون الجزائري[4]، بالإضافة إلى ذلك نجده يشمل على الشركات الأجنبية مؤسسة في الجزائر، فالعبرة بالمكان والبلد الذي يمارس فيه النشاط.

(1)- أنظر الملحق رقم 06 المتعلق باستمارة طلب استغلال منجمي صغير أو متوسط.
(2)- أنظر الملحق رقم 07 المتعلق بدفتر الأعباء الخاص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط.
(3)- راجع في ذلك المادة 125 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.
(4)- راجع في ذلك المادة 02/547 من القانون رقم 05-02 المعدل والمتمم للقانون التجاري.

وتتمثل هذه الشروط المتعلقة بالنشاط المنجمي المتعلق بالامتياز المنجمي والاستغلال الصغير أو المتوسط فيما يلي:

2-1-1.الشروط الإدارية

تتمثل الشروط الإدارية المتعلقة أساسا بتكوين الملف فيما يلي:

يجب يتم إيداع طلب الحصول على الامتياز المنجمي أو الترخيص للاستغلال الصغير أو المتوسط الذي يتم في شكل استمارة لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية مرفق بمجموعة من الوثائق[1]، لاسيما تلك التي تثبت القدرات التقنية والمالية لصاحب الطلب، وتسجيل الطلب من طرف مصالح الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية التي تقوم بتحويل الملف إلى الولاية أو الولايات المعنية، والذي يعرض الملف بدوره على المصالح المؤهلة للولاية أو الولايات والمجالس الشعبية للبلديات للشروع في إجراء تحقيق إداري، ليبدي الوالي رأيه ويرسلها إلى الولاية في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ استلام الملف، وعدم الرد في الآجال يعتبر موافقة.

أما بالنسبة للامتياز المنجمي تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بعدما تبرم الاتفاقية المنجمية بين صاحب الطلب والدولة التي تمثلها الوكالة بإرسال الملف إلى الوزير المكلف بالمناجم، الذي يقوم بدراسة الملف والتوقيع على المرسوم التنفيذي المتضمن منح السند المنجمي المتعلق بالامتياز الذي يتم إصداره في الجريدة الرسمية.

أما إذا تعلق الأمر بالترخيص المنجمي الصغير أو المتوسط يمنح مباشرة بعد إمضاء صاحب الطلب على دفتر الأعباء.

ويمنح الامتياز في مدة لا تتجاوز خمسة (05) أشهر، أما الترخيص يمنح في مدة لا تتجاوز أربعة (04) أشهر من تاريخ تسجيل الطلب.

2-1-2.الشروط المالية

يخضع كلا من النشاطين للرسوم الضرورية المطلوبة كغيرها من السندات المتمثلة في حق إعداد الوثائق والرسم المساحي، ولا يتم منح السند المنجمي إلا بعد تقديم وصل دفع حق إعداد الوثائق والرسم المساحي.

[1]- راجع في ذلك المادة 22 من المرسوم التنفيذي 02-65.

2-1-3.الأحكام المشتركة بين النشاطين

يتميز كلا النشاطين بوحدة النظام القانوني باعتبارهما يدخلان ضمن نشاط الاستغلال المنجمي، ويمنحان للأشخاص المعنوية فقط، وينصب نشاطهما على استغلال الأملاك العمومية وهي صفة تنطبق على جميع النشاطات مهما كان نوعها وهدفها التي تتميز بشغل المال العام.

ومنح السند المنجمي المتعلق بالامتياز المنجمي والترخيص بالاستغلال الصغير أو المتوسط يكون بالأولوية التي ترجع على صاحب الترخيص بالاستكشاف، فمن اكتشف المواد المعدنية هو أولى وله الحق. أما إذا كان المكمن محل طلب الاستغلال مكتشف نتيجة أبحاث ممولة برؤوس أموال عمومية على حدود المساحة التي لم تكن محا ترخيص بالاستكشاف، في هذه الحالة يمنح الامتياز المنجمي لصاحب الطلب الراسي عليه المزاد بعدما يتم الإعلان عن المناقصة من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية لاستدراج العروض، كما أن طريقة المزايدة تتم بنفس الطريقة المذكورة فيما يخص الترخيص بالاستكشاف.

ثالثا: رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.

يعتبر الاستغلال الحرفي من بين النشاطات التي تستغل إمكانات ميكانيكية محدودة أو قد لا تكون بتاتا مما يبين أنه مختلف تماما على نشاطي الاستغلال سابقي الذكر، إذ يدخل أساسا في إطار الحرفة استنادا إلى طريقة ممارسته، ولا تتم ممارسته إلا بعد تقديم طلب للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية التي لها سلطة القرار في إصدار الرخصة، ونص المادة 78من قانون المناجم[1] نجد أنها وردت بصفة العموم على الأشخاص المؤهلة لممارسة هذا النشاط مما يبين أنها وضعت شروطا لممارسة النشاط دون أن تذكر الأشخاص الذين تسعهم ممارسته.

وحسب نص المادة 127من قانون المناجم فإن رخصة الاستغلال الحرفي تمنح للشخص الطبيعي أو المعنوي دون تحديد الجنسية بالرغم من بساطة النشاط.[2]

وعليه تم تناول رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي إلى: خصائص رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي (1)، شروط ممارسة الاستغلال المنجمي الحرفي (2).

[1]- راجع نص المادة 78 من قانون المناجم.
[2]- راجع في ذلك المادة 127 من نفس القانون.

1-خصائص رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي

تتمثل خصائص رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي فيما يلي:

تتحدد مدة الرخصة بخمس سنوات قابلة لتجديد عدة مرات أي بما تسمح به الاحتياطات القابلة للاستغلال، ويجوز طلب تجديد و/أو تعديل حدود المساحة المرخص بها قبل 04 أشهر من انتهاء مدة صلاحية السند.

كما يجوز التحويل أو التنازل أو الإيجار من الباطن بالنسبة لرخصة الاستغلال المنجمي لفائدة شخص آخر بشرط الموافقة المسبقة للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، ويجوز التخلي عن الرخصة في أي وقت بشرط إخطار الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية ويترتب عن التخلي إلغاء السند نهائيا.

2-شروط ممارسة الاستغلال المنجمي الحرفي

لقد تم التطرق لشروط ممارسة الاستغلال المنجمي الحرفي في مرحلتين، إلزامية القيد في السجل التجاري، والحصول على رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.

2-1.إلزامية القيد في السجل التجاري

نظرا لخصوصية النشاط المتعلق بالاستغلال المنجمي الحرفي فإن المشرع الجزائري أضفى عليه طابعا خاصا و أخضع ممارسته إلى شرط القيد في السجل التجاري، وهذا على اعتبار نشاطات الاستغلال المنجمي بكل أنواعها تعد أعمالا تجارية والعمل التجاري لا يمارس إلا من طرف تاجر يخضع بصفة إجبارية للقيد في السجل التجاري، وبالتالي يعتبر قيد الحرفي في السجل التجاري غير معقول لأنه غير تاجر إلا أن ممارسة النشاطات المنجمية تجبره على أن يكون مقيدا في السجل التجاري، و أيضا يجب أن يقيد في سجل الصناعات التقليدية والحرف.

2-2.الحصول على رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي

تخضع رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي لشروط إدارية، وشروط مالية.

2-2-1.الشروط الإدارية

إن رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي تستلزم شروط إدارية تتمثل فيما يلي:

يتم إيداع طلب الحصول على الرخصة الذي يتم في شكل استمارة[1] لدى الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية مرفق بجملة من الوثائق مثلا كمراجع رخصة التنقيب أو الترخيص

[1]- راجع في ذلك الملحق رقم 08 المتضمن طلب استمارة استغلال منجمي حرفي.

بالاستكشاف التي بينت المكمن أو الوثيقة المتعلقة بالمزايدة...الخ، ويتم تسجيل الطلب من قبل مصالح الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية وتقوم بتحويل الملف إلى الولاية أو الولايات المعنية للشروع لإجراء تحقيق إداري ويبدي الوالي رأيه ويرسلها إلى الوكالة في أجل لا يتجاوز خمسة و أربعين يوما من تاريخ استلام الملف، وعدم الرد على الطلب من طرف الوكالة فيعتبر موافقة.

وتقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بتسليم رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي لصاحب الطلب بعدما يوقع على دفتر الشروط[1] وذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة (03) أشهر من تاريخ تسجيل الطلب مقابل تسليم وصل دفع حق إعداد الوثائق والرسم المساحي.

2-2-2.الشروط المالية

تتمثل في الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق وكذا الرسم المساحي.

رابعا: رخصة عملية اللم

لقد تم تناول رخصة عملية اللم في تعريف رخصة اللم والجمع و/أو الجني (1)، و خصائص رخصة اللم والجمع و/أو الجني (2)، و شروط ممارسة رخصة اللم والجمع و/أو الجني (3).

1-تعريف رخصة اللم والجمع و/أو الجني

يعتبر نشاط اللم من أسهل الأنشطة المنجمية التي لا تتطلب ممارسته إمكانيات مادية ومالية كبيرة إذ يقتصر في الحصول على المواد المعدنية الموجودة في حالتها على سطح الأرض، ولقد أورد المشرع الجزائري بعض القواعد الهامة المتعلقة بهذا النشاط من خلال المرسوم التنفيذي رقم02-469[2] كمنع استعمال أدوات الاستخراج الميكانيكية والمتفجرات، لذلك فهو يرخص باستعمال أدوات الاستخراج اليدوية فقط.[3]

كما يقتصر هذا النشاط على بعض المواد المعدنية المحددة مسبقا وذلك ما ورد في نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم02-469 على أنه:

" تتمثل المواد المعدنية المرخص بلمها وجمعها و/أو جنيها فيما يأتي:

1-المواد الموجودة على حالتها في شكلها البلوري، ولا سيما:

فلدسبات (صفاح الحقول)، ميكا ميكا الصلبة والكلورية، الحائرات، بيرو كسين، الزبرجد السيليكات الألومينية، والبيجادية، والسليكات الكلسية .....

(1)- راجع في ذلك الملحق رقم 09 المتضمن دفتر الأعباء لاستغلال منجمي حرفي.

(2)- المؤرخ في 2002/12/24 المتعلق بالنشاط المنجمي لعمليات اللم والجمع و/أو الجني الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 88 المؤرخة في 2002/12/29.

(3)- راجع في ذلك المادة 15 من نفس المرسوم.

2-المواد الأخرى:

- البلور الحصي (زهرة الصحراء)،
- الصوان (السيلكس)،
- الأخشاب المصونة،
- كتل الباريت،
- كولير الصوديوم المحلول. "

2-خصائص رخصة اللم والجمع و/أو الجني

تتحدد الرخصة بمدة زمنية معينة في بعض الولايات التي تختلف فترتها باختلاف المناطق المعينة والمراد القيام النشاط عليها، أما في الولايات الأخرى تكون على مدار السنة[1] لا تمنح إلا رخصة واحدة لنفس الشخص الطبيعي [2].

ويجوز تقديم طلب جديد لرخصة تخص المساحة نفسها والمواد نفسها من طرف الشخص الذي يمارس نشاطه في الولايات التي لا تتحدد مدة ممارسة النشاط عليها بفترة زمنية قبل شهرين من انتهاء صلاحية الرخصة السابقة إذا كانت الاحتياطات تسمح بذلك، وهذا لا يعني تجديد الرخصة وإنما تعتبر الرخصة الثانية بمثابة رخصة جديدة يتم إعدادها بنفس الإجراءات والأشكال المطابقة على الطلب الأول بناءا على تقرير الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وبموافقتها الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية[3] .

3-شروط ممارسة رخصة اللم والجمع و/أو الجني

لممارسة رخصة اللم والجمع و/أو الجني يجب أن تخضع لشروط إدارية وأخرى مالية كباقي السندات المتعلقة بالبحث المنجمي و السندات المتعلقة بالاستغلال المنجمي.

---

[1]- تنص المادة 03 من المرسوم 02-469 على أن:
" تبدأ فترة اللم والجمع و/أو الجني في أول أكتوبر وتنتهي في 30 أفريل في ولايات تندوف تمنراست و أدرار وإيليزي.
تبدأ فترة اللم والجمع و/أو الجني في ولايات بسكرة والوادي والأغواط وورقلة والبيض والنعامة وبشار وغرداية في أول سبتمبر وتنتهي في 31 مايو".

[2]- راجع في ذلك المادة 131 من القانون المتعلق بالمناجم.

[3]- راجع في ذلك المادتين 08 و 11من المرسوم التنفيذي 02-469

3-1الشروط الإدارية

يتم إيداع طلب الحصول علة الرخصة الذي يتم في شكل استمارة [1] لدى وكالة الوطنية للممتلكات المنجمية مرفق بمجموعة من المستندات كشهادة الحالة المدنية ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية.....[2].

وبعد قبول الوكالة بالطلب، تقوم بإرسال الملف إلى الولاية أو الولايات المعنية للشروع في إجراء تحقيق إداري ويبدي الوالي رأيه في الاستمارة المشتمل على الطلب ويرسلها إلى الوكالة في أجل لا يتجاوز خمسة و أربعين (45) يوما من تاريخ استلام الملف و في حالة عدم الرد يعتبر موافقة، تقوم الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية بالفصل في الطلب في أجل أقصاه شهر،

وإن تم الرفض يبلغ صاحب الطلب بأسباب الرفض، وفي حالة القبول تقوم بتسليم رخصة اللم لصاحب الطلب بعدما يوقع على دفتر الشروط[3] بعدما يسدد حقوق إعداد الوثائق و التسبيق الاحتياطي لإتاوة اللم.

3-2الشروط المالية

تتمثل في الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق بالإضافة لإتاوة اللم، وتعتبر كتسبيق احتياطي يتم تسديدها بموجب القانون المتعلق بالمالية الذي يحدد الجدول الخاص بها.

خامسا: رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

لقد تم تناول رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل في تعريف رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل (1)، و خصائص رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل (2)، شروط منح رخصة استغلال المقالع و المرامل (3).

1-تعريف رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

يعتبر نشاط استغلال مقالع الحجارة و المرامل من بين النشاطات المفتوحة على الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي على حد سواء، واعتبر المشرع الجزائري شرط ممارسته الحصول على الرخصة التي يسلمها الوالي المختص إقليميا بعد استشارة الوكالتين[4].

[1]- راجع في ذلك الملحق رقم 10 المتعلق باستمارة طلب رخصة اللم والجمع و/أو الجني.
[2]- راجع في ذلك المادة 04 من المرسوم التنفيذي 02-469.
[3]- أنظر الملحق رقم 11 المتعلق بدفتر الأعباء المتضمن رخصة اللم والجمع و/أو الجني.
[4]- راجع المادة 04 من الأمر 07-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

يتمثل الهدف من هذه الرخصة في الحد من الاستغلال العشوائي، خاصة فيما يتعلق باستخراج الرمال الموجهة لمختلف النشاطات التنموية وهذا ما يعرضها للنهب الكبير والاستغلال غير القانوني، فيما قد يؤدي ذلك للإضرار بشؤون الدولة.

وتمنح هذه الرخصة عن طريق المزايدة مباشرة، في إطار محدود يخص مواد معدنية محددة[1]، موجهة للبرامج التنموية للولاية أو الولايات المعينة بمنح الرخصة.

2-خصائص رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

تتميز رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل بالخصائص التالية:

تمنح الرخصة لمدة أقصاها أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة من طرف الوالي المختص إقليميا، ويجوز تمديد الرخصة بموجب طلب يودع خلال 3 أشهر قبل انتهاء مدة صلاحية الرخصة السارية لدى الولاية المعنية.

يجوز لصاحب الرخصة التنازل الكلي أو الجزئي عن الحقوق والالتزامات المترتبة عن هذه الرخصة أو تحويلها بموجب عقد بعد موافقة الوالي مسبقا بعد إبلاغ كل من الوكالتين بهذه العملية، كما يجوز لصاحب الرخصة التخلي عن الحقوق المترتبة عن الرخصة في أي وقت مع إبلاغ الوالي المختص إقليميا بقرار التخلي الذي يؤدي تلقائيا لإلغاء الرخصة، ومباشرة صاحبها إلى إعادة الأماكن إلى أصلها وتصبح حدود المساحة المعنية مفتوحة للنشاطات المنجمية ثانية.

3-شروط منح رخصة استغلال المقالع و المرامل

يعتبر نشاط استغلال المقالع و المرامل الوحيد من بين النشاطات المنجمية الأخرى الذي يمنح مباشرة عن طريق المزايدة بعد إجراء تحقيق إداري حول المكمن المراد منه والقائم عليه النشاط، سوف يتم تناول هذه الشروط في إجراءات إدارية تتخذ من طرف الوالي (أ)، و إجراءات أخرى تتعلق بالراسي عليه المزاد (ب).

3-1.الإجراءات الإدارية الأولية المتخذة من طرف الوالي

يقوم الوالي بإجراء تحقيق إداري وتقني عن طريق المصالح المؤهلة للولاية بعد إعدادها للملف التقني المتضمن:

خريطة تشمل تحديد المساحة، والبطاقة التقنية التي تشمل وصف لكل مكمن والمادة المعدنية المراد استخراجها أو رفعها، المعلومة حول الطبيعة القانونية للأرض التي سيمارس عليها النشاط، ووصف البرامج المقررة انجازها على مستوى الولاية أو الولايات.

[1]- راجع في ذلك المادة 02 من المرسوم التنفيذي 08-188 المتعلق بكيفيات منح رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل وتعليقها وسحبها.

ثم يرسل الوالي هذا الملف غلى كل من الوكالتين لطلب رأيهما حول إمكانية ممارسة النشاط المقرر في ظرف خمسة (05) أيام.[1]

بعدها يقوم الوالي بالشروع في المزايدة المتعلقة بالمكامن المقترحة و إعداد ملف استدراج العروض الذي يظم زيادة على الملف التقني، دفتر شروط من أجل المشاركة في المزايدة والحد الأدنى للمزايدة.

ثم يتم تحديد الشخص الراسي عليه المزاد الذي يقوم بتسليم صكا لمبلغ عرضه محررا باسم قابض الضرائب لمقر الولاية.

2-3.الإجراءات المتعلقة بالراسي عليه المزاد

وهي تختلف تقريبا عن الإجراءات المتعلقة بالنشاطات المنجمية الأخرى،وتتمثل هذه الإجراءات خصوصا في الشروط الواجب توفرها في الطالب، الشروط الإدارية (1)، والشروط المالية(2).

1-2-3.الشروط الإدارية

يقوم الشخص الراسي عليه المزاد بإعداد ملف الاستغلال في أجل أقصاه 45 يوما في أربع نسخ، ويتضمن الملف الوثائق التالية:

برنامج الأشغال المرتقبة؛ خريطة توضح حدود المساحة وقد تم تحديد المساحة القصوى لمحيط المساحة الممنوحة بخمسة هكتارات[2]؛ و مخطط استغلال المكمن؛ دراسة تأثير النشاط على البيئة؛ و دراسة تعرض الأخطار.

تعهد بإعطاء الأولوية في التموين بالكمية وفي الآجال المناسبة لبرامج التنمية المقرر إنجازها في الولاية أو الولايات، ويجب أن تقل الطاقة الإنتاجية القصوى لاستغلال مقالع الحجارة و المرامل عن ثلاثة آلاف (3000) طن متري في اليوم.[3]

ويمنح الوالي المختص إقليميا رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل بعد إمضاء صاحب الطلب على دفتر الشروط [4] مقابل تقديم وصل دفع حق إعداد الوثائق والرسم المساحي، ثم يقوم بإرسال نسخة من الرخصة المرفقة بملف الاستغلال للوكالتين.

---

(1)- راجع في ذلك المادة 13 فقرة 01 و02 من المرسوم التنفيذي 08-188.
(2)- راجع في ذلك المادة 06 من نفس المرسوم.
(3)- راجع في ذلك المادة 09 من نفس المرسوم.
(4)- أنظر الملحق رقم 12المتعلق بدفتر الأعباء لرخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.

2-2-3.الشروط المالية

تتمثل في إعداد الوثائق ويتم تحديده عن طريق قانون المالية السنوي، ويدفع بتقديم أمر التحصيل[1] وذلك ما أشارت إليه المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 08-188.

والرسم المساحي ويدفع بتقديم أمر التحصيل[2]، ويتم تسديده عند تسليم الرخصة أو تمديدها حسب نسبة الأشهر الكاملة والمتبقية من السنة المدنية وفي 31 جانفي على الأكثر من كل سنة مدنية بالنسبة للسنوات اللاحقة.

ويخضع تحديدهما بموجب قانون المالية السنوي كما أنهما يدفعان لدى قابض الضرائب بمقر الولاية حيث يوجد الاستغلال المنجمي بموجب الذي تصدره المصلحة المؤهلة والمعنية حسب المبلغ المحدد في قانون المالية.

[1]- أنظر الملحق 02 من المرسوم التنفيذي 08-188المتعلق بأمر التحصيل لتسديد حقوق إعداد وثيقة رخصة الاستغلال لمقالع الحجارة و المرامل.

[2]- أنظر الملحق 03 من نفس المرسوم المتعلق بأمر التحصيل لتسديد الرسم المساحي لرخصة الاستغلال لمقالع الحجارة و المرامل.

المبحث الثاني

الآثار المترتبة على منح السندات المنجمية

يتطلب إصدار السند المنجمي بأنواعه أو حتى في نظام الرخص الأخرى وجود طرفين؛ الطرف المصدر لها والطرف الذي يستفيد منها، لذلك حدد المشرع الجزائري هذه العلاقة ووضع لها ضوابط من أجل تحقيق الهدف المرجو منها.

ومهما اختلفت طبيعة هذه العلاقة الثنائية بين الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية أو الوالي المختص إقليميا، حسب كل حالة من جهة، وبين صاحب السند المنجمي من جهة أخرى، إلا أنه تترتب عليها ما يسمى بالحقوق التي تمنح لصاحب السند والالتزامات التي تلقى على عاتقه، إلا أنه المشرع الجزائري فرق بين السند المنجمي و الرخص الأخرى فيما يخص الحقوق والالتزامات، ومن الجديد الذي جاء به القانون رقم 01-10 هو العقوبات المقررة في حالة مخالفة صاحب السندات المنجمية وعدم احترام القواعد والأسس المفروضة عليه.

فهناك حقوق والتزامات على صاحب السند المنجمي المنصوص عليها في القانون الخاص بالمناجم 01-10، وهنا حقوق والتزامات منصوص عليها في المراسيم التنفيذية التابعة له.

وعليه سوف يتم تناول هذا المبحث في مطلبين، حقوق والتزامات صاحب السندات المنجمية (المطلب الأول)، و التدابير الجزائية المتعلقة بالنشاط المنجمي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حقوق والتزامات صاحب السندات المنجمية

نظرا لطبيعة النشاطات المنجمية التي تهدف أساسا لمعرفة المواد المعدنية التي يحتوي عليها باطن الأرض ومدى إمكانية استغلالها اقتصاديا من أجل استخراجها، مما جعل ذلك إنشاء حقوق لصاحب السند المنجمي ليستفيد منها الشخص الطبيعي أو المعنوي في ممارسة النشاطات التي تعد تجارية نظرا لخصوصية النشاطات المنجمية.

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى قسمين: الحقوق المقررة لصاحب السندات المنجمية (الفرع الأول) ، الالتزامات المقررة على صاحب السند المنجمي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الحقوق المقررة لصاحب السندات المنجمية

تعتبر هذه الحقوق امتيازات تمنحها الدولة نظرا لخصوصية النشاطات المنجمية، في مقابل يحمل على عاتقه عبء الالتزامات المقررة قانونا.

ولقد تقسيم هذا الفرع إلى قسمين، حقوق صاحب السندات المنجمية (أولا)، والتزامات صاحب السندات المنجمية(ثانيا).

أولا:حقوق صاحب السندات المنجمية

تمنح الدولة امتيازات خاصة للمواطنين تجعل لهم قدرة على ممارسة حقوقهم، إلى جانب الأهداف التي تسعى لتحقيقها تسهيل المعاملات بالطرق القانونية الصحيحة وتحقيق المصلحة العامة بفرض قيد من قيودها على المصلحة الخاصة. بالرغم من أنها تخضع لإجراءات صارمة، ويعود ذلك للرغبة في الانفتاح نحو المنافسة لأنها قطاعات إستراتيجية حساسة، الأمر الذي جعلها كذلك تعتمد على هيئات تستند لها مهمة السهر على التسيير الحسن للقطاع المعنية به.

وسوف يتم تناول هذه الحقوق في حق حيازة الأراضي والحقوق الملحقة بها (1)، حق الارتفاق(2)، حق اكتساب الأراضي (3).

1- حق حيازة الأراضي والحقوق الملحقة بها

يعتبر هذا الحق من بين الأولويات التي تتطلبها ممارسة النشاط المنجمي والذي يتم على سطح الأرض، ويتعدى إلى أعماقها في بعض النشاطات الأخرى في مساحة محددة المعالم مسبقا في السند المنجمي من أجل الحصول على النتائج المرجوة منه.

وبالتالي فالأراضي هي الركيزة الأساسية للنشاط المنجمي التي تتم عليها الأشغال الضرورية المتمثلة أساسا فيما يلي[1]:

أشغال الاستكشاف والاستغلال والأنشطة المرتبطة والخاصة بها؛ أشغال انجاز السكنات للمستخدمين أي عمال الورشات المعينين للقيام بالأشغال المذكورة أعلاه؛ الأشغال الخاصة بالهياكل الضرورية لانجاز العمليات المرتبطة بنقل العتاد والتجهيزات و المنتوجات المستخرجة؛ أشغال الحفر السطحي والأشغال التي تتطلبها كل التموينات.

لذلك حرص المشرع الجزائري على منع القيام بأي نشاط أو عمل في أرض خاصة أو مخصصة إلا بعد الاستفادة من حيازة الأراضي والحقوق الملحقة بها[2] ، وكما نص على تسهيلات للحصول عليها.

وقد تتم الحيازة بالتراضي، وفي حالة عدم التراضي يمنع القانون وسيلة التقاضي كإجراء للحصول على الأراضي لممارسة النشاط المنجمي عليها وبالتالي توجد حالتين:

[1]- راجع في ذلك المادة 134 من القانون رقم 01-10
[2]- راجع في ذلك المادة 137 من نفس القانون.

أ-في حالة التراضي

يكون الاتفاق بين أصحاب الحقوق العينية وذوي الحقوق والمخصص لهم وبين صاحب السند المنجمي، إذا تم ذلك مسبقا فتتم الاستفادة من حيازة الأراضي والحقوق الملحقة بالتزام تعاقدي.والتعويض يكون من حق أصحاب الحقوق العينية والمخصص لهم الذي يغطي كل الأضرار اللاحقة بهم والذي تحدد قيمته بالتراضي بين الأطراف مسبقا[1].

و إذا ترتبت على الحيازة وممارسة الحقوق الملحقة لمدة تفوق ثلاثة (03) سنوات والتي تحول دون تمكن أصحاب الحقوق العينية والمخصص لهم وذوي الحقوق من الانتفاع بالأرض، أو إذا أصبحت الأرض محل الحيازة غير صالحة للاستعمال من جراء ممارسة الأشغال المرتبطة بالنشاطات المنجمية، منح القانون للطرف المتضرر الحق في المطالبة إما الحصول على تعويض إضافي، أو التنازل عن الأرض لصاحب السند المنجمي أي بيعها، وفي كلتا الحالتين يسري تقدير التعويض الذي يتم على أساس قيمة الأرض التي ستكتسب من تاريخ حيازتها[2].

ب-في حالة عدم التراضي

يعرض النزاع على الجهة القضائية المختصة للفصل فيه، وهذا الإجراء قد يكلف صاحب السند المنجمي وقتا طويلا للحصول على الحيازة مما جعل المشروع لا يتم في أوانه.

1-1.حيازة الأراضي التي تقع في محيطات الحماية للمواقع الجيولوجية

إذا كانت الأراضي موضوع النشاط تقع في محيطات للحماية حول المواقع الجيولوجية التي أنشأها الوالي المختص إقليميا بقرار بعد إخطاره من طرف المصلحة الوطنية

الجيولوجية، فإنه لا يمكن حيازتها إلا بعد الحصول على رخصة من الوالي المختص إقليميا بعد أخذ رأي المصلحة الجيولوجية الوطنية ودفع التعويض[3].

أما المادة 58 فقرة 02 من قانون المناجم أخضعت حيازة الأراضي وكل بناء و أعمال البحث والاستغلال الموجودة ضمن محيطات الحماية للمواقع الجيولوجية للرأي المسبق للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية.

وقد تعترض الوكالة على حيازة هذه الأراضي، ومع ذلك منح القانون إمكانية تقديم الطعن و إذا تم الطعن من أجل المطالبة بالتعويض يتم هذا الأخير على حساب الوكالة.

---

[1]- راجع في ذلك المادة 135، 1/136 من قانون المناجم.
[2]- راجع في ذلك المادة 139 من نفس القانون.
[3]- راجع في ذلك المادة 136 من نفس القانون.

2-1.حيازة الأراضي لممارسة نشاطي التنقيب والاستكشاف

نظرا لطبيعة النشاط المتعلق بالبحث المنجمي الذي يتعلق باستخراج المواد المعدنية من باطن الأرض، إذ في الغالب لا يسبب أي إضرار من شأنها أن تغير من طبيعة الأرض، فإن الأراضي موضوع التنقيب والاستكشاف تمنح مجانا دون تعويض إذا كانت تابعة لأملاك الدولة سواء كانت وطنية مخصصة أو غير مخصصة أو مملوكة لأشخاص خاضعة للقانون الخاص بشرط أن لا ينجم أي ضرر للأرض موضوع الحيازة.

إلا أن المشرع لم يوضح الطبيعة القانونية لهذه الأراضي موضوع الحيازة التي تمنح مجانا إن كانت مشغولة من قبل أم لا، لان شغلها من شانه إن يتسبب في عدم الاستفادة لمدة محددة من الانتفاع بها ما يبرر إمكانية المطالبة بالتعويض.

وفي الأخير الحيازة عبارة عن شغل أرض الغير بصفة مؤقتة، وهو حق تمنحه الدولة لصاحب السند المنجمي الذي من خلاله يستطيع مباشرة النشاط المنجمي مع إمكانية الغير التنازل عنه وفق ما نص عليه قانون المناجم.

2- حق الارتفاق

الارتفاق هو حق مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر مملوك لمالك آخر[1]، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 867 من القانون المدني الجزائري[2].

في بعض الحالات قد تكون المساحة موضوع النشاط المنجمي محصورة بين أراضي أخرى مملوكة للغير، الأمر الذي يحول دون تمكن صاحب السند المنجمي من الدخول لتلك المساحة المخصصة للنشاط، في هذه الحالة سمح له القانون من الاستفادة من الارتفاقات القانونية للدخول والمرور وتمرير القنوات الضرورية لتجهيزاته أو لسير استغلاله المنجمي.[3]

إلا أن صاحب السند المنجمي قد يتلقى صعوبات لممارسة حق الارتفاق مما سهل القانون العملية وفق كل حالة بمنح كل الصلاحيات للوالي المختص إقليميا للقيام بالإجراءات اللازمة لمنح الترخيص.

---

(1)- محمد حسنين، الوجيز في نظرية الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 29.

(2)- ورد في نص المادة 867 من القانون المدني أن:" الارتفاق حق يجعل حدا لمنفعة عقار لفائدة عقار آخر لشخص آخر....."

(3)- راجع في ذلك المادة 140 من القانون المتعلق بالمناجم 01-10.

2-1. حالات ممارسة حق الارتفاق

لممارسة صاحب السند المنجمي لحقه في الارتفاق يوجد حالتين؛ إما عن طريق التراضي، فقد تتم ممارسة حق الارتفاق بالاتفاق مع ملاك الأرض أو ذوي الحقوق مما يسهل متابعة الأشغال المرتبطة بالسند المنجمي، أو عن طريق عدم التراضي وهي حالة الحصر وعدم وصول صاحب السند المنجمي إلى اتفاق مع أصحاب الأراضي المجاورة، هنا الاستفادة من الحق مرهونة بالحصول على رخصة يسلمها الوالي المختص إقليميا.[1]

2-2.إجراءات منح رخصة ممارسة الارتفاق

تقوم المصالح المختصة بإجراء تحقيق والاستماع للملاك و أصحاب الحقوق العينية والمخصص لهم و غيرهم من ذوي الحقوق أو للمصالح المعنية.

ثم يتم إصدار القرار الذي يتم بموجبه بالتصريح بالمنفعة العامة، وهذا التصريح الذي يتبين من خلاله أن هذا الحق يعتبر امتياز لصالح صاحب السند المنجمي نظرا لطبيعة النشاط الذي يمارسه الذي يتم بالدرجة الأولى لمصلحة الدولة، إذ لا يمكن لشخص عادي أن يتمتع بمثل هذه الامتيازات بمناسبة ممارسته لنشاط تجاري، إلا بوجود استثناءات يقرها القانون في حالات خاصة جدا، ثم تمنح رخصة ممارسة الارتفاقات لصاحب السند المنجمي.

كما أن القانون نص على إمكانية المعنيين بتقديم طعن في قرار الترخيص بحيازة الأراضي والحقوق الملحقة أو ممارسة الارتفاقات.

إذا كان الارتفاق يتعلق بالدخول والمرور وتمرير القنوات الضرورية للتجهيزات أو لحسن سير الاستغلال المنجمي في الأراضي التابعة لأملاك الدولة ولم تتم حيازتها قانونا من طرف الغير تمنح ممارسة الارتفاقات مجانا بموجب قرار يتخذه الوالي المختص إقليميا بناءا على طلب من طرف صاحب السند المنجمي، ذلك أنه لا يجوز إنشاء حق الارتفاق على عقار من أملاك الدولة العمومية قاعدة عدم جواز التصرف في الأملاك العامة إلا بموجب ترخيص.

ويتخذ الوالي المختص إقليميا القرار الذي يحدد بموجبه التعويض المقدر على أساس الضرر الناجم الذي يسدده صاحب السند المنجمي إذا كانت الأراضي تابعة لأشخاص خاضعة للقانون الخاص أو لأملاك الدولة التي تمت حيازتها من طرف الغير.[2]

---

[1] - ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 129.

[2] - راجع المواد من 142 إلى 144 من قانون المناجم.

وقد يكون الارتفاق يتعلق بمرور القنوات على الأراضي المجاورة أو التحليق عليها وكذا تمرير القنوات السطحية أو الباطنية لجلب المياه أو الغز أو الكهرباء أو خطوط أو حبال ومنشآت وتجهيزات معدة لنقل أو تخزين منتوجات الاستغلال و كل عمليات التهيئة التي من شأنها أن تسهل استعمال الاستغلال المنجمي أو لتنمية الاستغلال تنمية كاملة [1] فإن الوالي المختص إقليميا لا يتخذ قرار منح رخصة ممارسة الارتفاق إلا بعد اتخاذ الإجراءات القانونية التالية:

القيام بالتبليغ المباشر للملاك و أصحاب الحقوق العينية والمخصص لهم وغيرهم من ذوي الحقوق أو المصالح المعنية، وإجراء تحقيق خاص في كل بلدية قصد أخذ أراء المعنيين بالأمر.

وعند الموافقة على المشروع المفصل للمخططات من أجل تحديد مجال الحقوق والالتزامات المترتبة عنها، يتم تحديد تعويض احتياطي وتقديري الذي يودعه صاحب السند المنجمي قبل ممارسة حق الارتفاق، ثم ينشر قرار الترخيص بالارتفاق لدى مكتب المحافظة العقارية الذي يقع في دائرة اختصاصه العقار المثقل بالارتفاق.

وفي حالة وجود نزاع أو اعتراض حول الارتفاق في حد ذاته أو في التعويضات تسوى وفق الأحكام والتنظيمات المعمول بها قانونا.

3- حق اكتساب الأراضي

يتم ممارسة النشاط المنجمي داخل مساحة محددة المعالم مسبقا وقد يستدعي هذا التصريح بالمنفعة العمومية، وكذلك بالنسبة للمنشآت الموجهة للتخزين والمعالجة ونقل المواد المستخرجة وتصريفها، ويتم الإعلان عن المنفعة العمومية بموجب قرار يتخذه الوالي المختص إقليميا ويعتبر إجراء أساسي يستهدف من خلال تحديد الغاية من العملية التي تزعم الإدارة إنجازها.

لقد حصر المشرع الجزائري الاكتساب بموجب المادة 146 من قانون المناجم التي تنص على أن:

" ....يمكن صاحب السند المنجمي أن توضع تحت تصرفه بالتخصيص أو الاكتساب أو نزع الملكية، الأراضي الضرورية لهذه المنشآت أو لهذا الاستغلال المنجمي".

وبالتالي فإن هذا النص القانوني يؤدي لعدم الدقة، لأن المشرع الجزائري لم يذكر معنى الاكتساب بل أدمجه ضمن وسائل الاكتساب.

[1]- راجع في ذلك المادة 140 من نفس القانون.

ذلك أن تعديل قانون المناجم 84-06[1] لم يوضح ذلك بالرغم من أن القانون القديم في نص المادة 36 منه ذكر معنى الاكتساب على أنه هو التخصيص أو الشراء أو نزع الملكية، وهذه المادة هي الصحيحة، إذن اكتساب الأراضي يكون بالتخصيص أو الشراء أو نزع الملكية.

1-3. عن طريق التخصيص

هو القرار الذي يوضع بموجبه عقار أو منقول تابع للأملاك الوطنية الخاصة تحت تصرفه مصلحة عمومية قصد تمكينها من أداء مهمتها، فيبين هذا القرار المصلحة أو المصالح والهيئات التي تتحصل على المال وأوجه استعماله.[2]

و تنص المادة 82 من القانون 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية على أنه:

"يعني التخصيص باستعمال ملك عقاري أو منقول يملكه شخص عمومي في مهمته تخدم الصالح العام للنظام، ويتمثل في أحد الأملاك الوطنية الخاصة التي تملكها الدولة أو الجماعة الإقليمية تحت تصرف دائرة وزارية أو مصلحة عمومية أو مؤسسة عمومية....."

وإذا تعلق الأمر بنشاط الاستغلال المنجمي على الأراضي التابعة للأملاك الوطنية يتم تخصيصها لصاحب السند المنجمي بصفة مجانية عندما تتم حيازتها قانونا[3]، وهذا كله في إطار تحقيق النفع العام، وعلة هذا الأساس تبقى الدولة مالكة لأراضيها.

وفيما يخص النشاط المتعلق بالامتياز المنجمي؛ إذا كانت المساحة المحددة لممارسة هذا النشاط تابعة كليا أو جزئيا لأملاك الدولة ومورس عليها نشاط من قبل، فإن صاحب الامتياز ملزم بدفع إيجارها لصالح الخزينة العمومية على أساس عقد يبرم بينه وبين إدارة أملاك الدولة التي يقع في دائرة اختصاصها الأراضي المعنية بالامتياز.

2-3. عن طريق الشراء

تتم عملية الشراء على أساس التراضي، فالإدارة لا تبرز مظاهر السيادة على عكس الإجراءات الجبرية المتخذة ضد الخواص في نزع ملكيتهم الخاصة، وتتم هذه العملية تحت إشراف إدارة أملاك الدولة التي منح لها القانون كل الصلاحيات في اقتناء العقارات أو الحقوق العقارية بموجب عقود شراء لتضع تحت تصرف صاحب السند المنجمي هذه الأرض موضوع النشاط.

---

[1] - المؤرخ في 1984/01/07 المتعلق بالأنشطة المنجمية، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 05 المؤرخة في 1984/01/31.

[2]- عبد العظيم سلطاني، تسيير الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، سنة 2010، ص192.

[3]- راجع في ذلك المادة 147 من قانون المناجم.

3-3. عن طريق نزع الملكية

يعتبر الغرض من إجراء نزع الملكية من بين الصلاحيات التي أقرها القانون لنزع الملكية في إطار ممارسة بعض النشاطات المرتبطة بالمنفعة العمومية، كما هو الحال بالنشاطات المنجمية على احترام كل الإجراءات المتعلقة بهذا المجال حماية لحقوق الغير على أراضيها.

وقد يتلقى صاحب السند المنجمي صعوبات عديدة لا تكنه من الدخول للمساحة المحددة مسبقا لممارسة نشاطه، لهذا منح القانون بعض امتيازات السلطة العامة، فله أن يستعمل الأراضي المملوكة للخواص في حالة غياب الاتفاق بالتراضي معهم، وهذا نظرا لارتباطه بالمنفعة العمومية.

إلا أن هذا الإجراء لا يتخذ بمحض الإرادة بل يستدعي تدخل الدولة عن طريق إدارة الأملاك العمومية فلها أن تقوم بنزع الملكية تحقيقا للمنفعة العمومية التي يدرها النشاط المنجمي على الدولة، استنادا لما ورد في نص المادة 148 من قانون المناجم التي جاء فيها: " في حالة الضرورة القصوى، وعندما تكون الأراضي المزمع حيازتها ملكا للخواص، وفي غياب الاتفاق بالتراضي مع هؤلاء، يمكن تطبيق إجراء نزع الملكية من أجل المنفعة العامة، لفائدة إدارة الأملاك الوطنية ...."[1]

وحسب ما ورد في المادة 20 من القانون 91-11[2]: " تعد مصالح إدارة الأملاك الوطنية تقريرا تقييميا للأملاك والحقوق العقارية المطلوب نزع ملكيتها بعد إخطارها بواسطة ملف يشمل على ما يأتي: قرار التصريح بالمنفعة العمومية، التصميم الجزئي المرفق بقائمة المالكين وذوي الحقوق المنصوص عليها في المادتين 18و 19 من هذا القانون".

ويترتب عن نزع الملكية إما تعويض مسبق وعادل ومنصف لمالك الأرض أو ذوي الحقوق، وهذا ما يحقق توازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وهو حق مكرس دستوريا[3]، يقوم نزاع بين إدارة أملاك الدولة ومالك الأرض، مما يؤدي لرفع دعوى أمام السلطة القضائية المختصة نوعيا و إقليميا لممارسة رقابتها على التعويض المقترح من طرف إدارة أملاك الدولة.

---

[1]- و تنص المادة 677 من القانون المدني على أن:
"....للإدارة الحق في نزع جميع الملكية العقارية أو بعضها، أو نزع الحقوق العينية العقارية للمنفعة العامة مقابل تعويض منصف وعادل.

[2] - المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 21 المؤرخة في 1991/05/08

[3]- تنص المادة 20 من الدستور على أن: " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون، ويترتب عليه تعويض قبلي عادل ومنصف".

تقوم إدارة الأملاك الوطنية بعد إتمامها لإجراءات نزع الملكية وحصولها على الأرض بإبرام عقد إيجار الأرض محل نزع الملكية لصالح صاحب السند المنجمي من أجل مباشرة أشغاله.

ثانيا:التزامات صاحب السندات المنجمية

تعتبر هذه الالتزامات الملقاة على صاحب السند المنجمي والمفروضة عليه كوسيلة فعالة من شأنها أن تحقق رقابة صارمة عليه من طرف الوكالتين، قصد المتابعة المثلى لنشاطه وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار منحه الامتيازات المعترف له بها بموجب قانون المناجم، وهي تنحصر على أصحاب النشاطات المنجمية دون أصحاب الرخص الأخرى.

لقد تم تقسيم هذه الالتزامات إلى قسمين التزامات مرتبطة بالبيئة (1)، التزامات مرتبطة بسير النشاط المنجمي(2).

1- التزامات مرتبطة بالبيئة

تتمثل هذه الالتزامات في إرفاق طلب السند المنجمي بدراسة حول التأثير الذي ينجم على البيئة[1] من جراء ممارسة النشاط المنجمي، وهي عبارة عن دراسة تقنية تنجز من طرف مكتب دراسات مختص ومعتمد تخضع لموافقة المصالح المختصة.

وتتضمن دراسة مدى التأثير على البيئة[2]:

لتفادي أي تأثيرات على البيئة يجب أن تتبع الإجراءات من بداية ممارسة النشاط المنجمي إلى غاية الانتهاء التي تتمثل في الشروط التقنية للعمل التي تضمن استقرار الوسط البيئي وتوازنه، وإتباع إجراءات تخفيف تأثير النشاط المنجمي على البيئة، والإجراءات المقررة من أجل إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية بصفة تدريجية خلال مدة النشاط كله.

ويجب أن ترفق دراسة التأثير البيئي بمخطط تسيير بيئي الذي يوضح ويخطط كل الأعمال الواجب القيام بها كما يشمل الميزانيات المتعلقة بالأعمال المقررة المتعلقة بالفحوصات البيئية التي تعد سنويا، والإجراءات المقررة من أجل إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية بصفة تدريجية خلال مدة النشاط كله.

2-التزامات مرتبطة بسير النشاط المنجمي

انجاز أعمال التنقيب والاستكشاف والاستغلال المنصوص عليها في الاتفاقية المنجمية عندما يتعلق الأمر بالامتياز المنجمي وفي دفتر الشروط فيما يخص نشاطات البحث والاستغلال

(1)- راجع في ذلك المادة149 من قانون المناجم.
(2)- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 136.

الأخرى التي تندرج تحت إطار السند المنجمي، والحفاظ علة المنشآت وهياكل الاستغلال والإنقاذ و الأمن وفق لما نص عليه القانون.

احترام الشروط التقنية والتنظيمية المتعلقة بالنقل والتخزين واستعمال المتفجرات، والأمن والصحة وحماية البيئة، وكذا الثروات الحيوانية والنباتية، حماية المواقع والمعالم التاريخية والأثرية المصنفة أو التي هي في طريق التصنيف، جريان المياه والتزويد بالمياه الصالحة للشرب أو للسقي أو لحاجيات الصناعة، محيط الحماية الذي يخص المواقع الجيولوجية.

دفع الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى بفعل نشاطه أو منشآته:

2-1.فيما يخص الأتاوى

والتي تسمى بإتاوة الاستخراج التي تخضع لها المواد المعدنية التي تستخرج سواء من المكامن الأرضية أو البحرية[1] وتدفع لدى مديرية الضرائب، ويتم تحصيله حسب جدول مصنف بمختلف المواد المعدنية المستخرجة، ويخضع تحديد قائمة المواد المعدنية المكونة لهذه الأصناف بموجب قرار وزاري[2] ، كما يتم حساب الكمية المستخرجة على أساس كمية المادة الخام المستخرجة سعر وحدوي يتناسب مع قيمة المنتوج المنجمي المسوق.يتم تحديد كيفية حساب الكمية المستخرجة بناءا على قرار وزاري[3].

وتدفع إتاوة الاستخراج سنويا في أجل أقصاه 31 مارس من كل سنة على أساس تصريح تلقائي يعده المستغل بناءا على استمارة طلب التصريح السنوي بالكميات المستخرجة أو المرفوعة أو الملمومة أو المجمعة أو المجنية التي توفره له الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية بعد أن تخضعه للفحص من طرف أعوانها وذلك بموجب تقرير توضع فيه التصحيحات المبررة قانونا، وكل تصريح خاطئ يعرض صاحبه للتصحيحات ودفع غرامة مالية تساوي نصف الإتاوة.

وقد يعفى صاحب رخصة اللم والترخيص بالاستكشاف من دفع إتاوة الاستخراج؛ ويمنح صاحب الترخيص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط تخفيض بنسبة 30% وصاحب الترخيص بالاستغلال المنجمي الحرفي بنسبة 50% من إتاوة الاستخراج؛ وكذلك المواد المستخرجة من المجالات البحرية التابعة للقضاء الجزائري كمواد مستخرجة من جزء جديد

[1]- راجع في ذلك المادة 159 من قانون المناجم.

[2]- القرار المؤرخ في 2002/12/30 الذي يحدد قوائم المواد المعدنية، الصادر في الجريدة الرسمية ، عدد 12 المؤرخة في 2003/02/23

[3]- المؤرخ في 2003/07/26 الذي يحدد كيفية حساب كمية المواد المعدنية المستخرجة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 58 المؤرخة في 2003/09/28.

تابع للإقليم الجمركي ، ولتسهيل عملية تطبيق التشريع الجبائي عليها اعتبر نفس المواد كمواد مستخرجة من التراب الوطني[1] .

2-2. فيما يخص الضرائب

تستند الضريبة بصفة أساسية على أساس على الأرباح المنجمية التي حققتها مؤسسات الاستغلال المنجمي، وبالتالي فهي تقتصر على المؤسسات أو الشركات، وتخضع عملية حسابها وتصفيتها وتحصيلها بنفس الشروط المطبقة على أرباح الشركات مع مراعاة قواعد القانون المتعلق بالمناجم، وتحدد نسبة الضريبة على الأرباح المنجمية 33%تتوزع بنسب متفاوتة لفائدة ميزانية الدولة 30% ولفائدة الجماعات المحلية 3%.

ويتمثل الناتج الخام للسنة المالية في نتيجة السنة المالية التي لا يمكن أن تتجاوز مدتها 12 شهرا، ولهذا يجب أن تتطابق مع السنة المدنية.

الفرع الثاني: حقوق و التزامات صاحب رخصة اللم و رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

لم ينص المشرع الجزائري على حقوق والتزامات صاحب الرخص المتعلقة بنشاط اللم ونشاط استغلال مقالع الحجارة و المرامل في القانون المتعلق بالمناجم، بالرغم من أنه كان يجب عليه أن يذكر ذلك ما دام أنه ذكر أهم المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها جميع النشاطات المنجمية رغم اختلاف طريقة ممارستها.

وبالتالي سوف يتم ذكر الحقوق والالتزامات لكل رخصة على حدا، حقوق والتزامات صاحب رخصة اللم (أولا)، و حقوق والتزامات رخصة مقالع الحجارة و المرامل (ثانيا).

أولا: حقوق والتزامات صاحب رخصة اللم

سوف يتم تناول حقوق صاحب رخصة اللم (1)، والتزامات صاحب رخصة اللم (2).

1-حقوق صاحب رخصة اللم

حيازة الأراضي من أجل الدخول على المساحة المحددة بغية ممارسة النشاط المنجمي بعد الاتفاق بالتراضي مع مالكي الأرض و أصحاب الحقوق العينية أو المخصص لهم أو ذوي الحقوق أو المصالح المختصة، وفي حالة عدم الاتفاق تلغى الرخصة المسلمة وهي تنطبق فقط على رخصة اللم.

[1]- راجع في ذلك المادة 207 من قانون المناجم.

حق الارتفاق الضروري للدخول إلى مساحة النشاط المحصورة؛ وحق تقديم طعن لدى مجلس الدولة في كل قرار تتخذه الوكالتين في أجل لا يتجاوز 30 يوم من تاريخ التبليغ.[1]

2-التزامات صاحب رخصة الم

احترام الشروط التقنية والتنظيمية المنصوص عليها في مجال النظافة والأمن، المياه، حماية البيئة والتراث النباتي، حماية المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية.

دفع حقوق إعداد الوثائق وتسديد كل ضريبة أو رسم أو إتاوة أو تعويض بمناسبة ممارسة النشاط المنجمي، وتسليم تقرير مفصل عن الأشغال المنجزة عند نهاية صلاحية الرخصة.

وفي حالة التخلي عن نشاطه يجب أن يتحصل على ترخيص من الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وقبل التخلي يجب أن يقوم بالأشغال التي يوصي بها أعوان شرطة المناجم[2].

الالتزام إعادة الأماكن لحالتها الأصلية تماشيا مع انجاز النشاط المرخص به.

ثانيا: حقوق والتزامات صاحب رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

لقد خول القانون والنصوص التشريعية بعض الحقوق والالتزامات التي يتحملها صاحب رخصة الاستغلال، حقوق رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل(1)، والتزامات رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل(2).

1-حقوق صاحب رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل

حيازة الأراضي تتم بالدخول إلى حدود المساحة المحددة لإنجاز أشغال الاستغلال الضرورية للنشاط بعد الحصول على اتفاق بالتراضي مع الملاك و أصحاب الحقوق العينية والمخصص لهم وغيرهم من ذوي الحقوق أو المصالح المعنية الذي يتجسد بموجب التزام تعاقدي بين الطرفين، وله حق الارتفاق الذي يستفيد منه صاحب الرخصة في حالة عدم وجود منفذ للمرور ويتم بموجب التزام تعاقدي بينه وبين أصحاب الحقوق، وكذا الاستفادة من المزايا الجبائية المنصوص عليها في القانون 01-10 المتعلق بالمناجم.[3]

والحق في تقديم الطعن لدى الجهات القضائية الإدارية المختصة في كل قرار يتخذه الوالي المختص إقليميا أو الوكالتين خلال 30 يوم من تاريخ تبليغ القرار.

---

[1]- أنظر في ذلك الملحق الثاني المتضمن دفتر الأعباء لعمليات اللم، من المرسوم التنفيذي 02-469، ص 18.

[2]- راجع في ذلك المادة 25 من المرسوم التنفيذي 02-469 المتعلق بالنشاط المنجمي لعمليات اللم والجمع و/أو الجني

[3]- أنظر الملحق رقم 01 من المرسوم التنفيذي رقم 08-188، ص 11.

2-التزامات صاحب رخصة مقالع الحجارة و المرامل

دفع الحقوق والرسوم والأتاوى وكل ضريبة أو تعويض يترتب عن النشاط المنجمي الممارس، وإعداد دراسة التأثير على البيئة.

احترام كل القوانين والتنظيمات المعمول بها المتعلقة بمجال الغابات والمناجم، حماية الساحل وتثمينه، حماية البيئة والمياه وكذا استعمال المواد المتفجرة.

اكتتاب عقد تأمين من الأخطار الكبرى إذا اتضحت خطورتها من خلال دراسة التأثير على البيئة أو الدراسة التي تعرض الأخطار.[1]

انجاز البرنامج المقرر للاستخراج أو الرفع حسب قواعد الفن المنجمي مع احترام قواعد حسن الجوار.

تقديم المعلومات و كل التبريرات التي تطلبها منه المصالح المؤهلة أو أعوان شرطة المناجم بغية تفادي كل حادث أو اثر وقوع حادث.

تقديم تقرير مفصل عن الأشغال المنجزة ، و هو الالتزام الذي لم ينص عليه قانون المناجم رقم 01-10 و لا المرسوم التنفيذي 08-188 رغم أهميته و إنما تطرق إليه القرار الوزاري المؤرخ في 26-07-2003 الذي يبين نموذج عن التقرير السنوي الخاص بنشاط استغلال مقالع الحجارة و المرامل .

المطلب الثاني: التدابير الجزائية المتعلقة بالنشاط المنجمي

قد نجد أحيانا بعض الأشخاص بمجرد ما تمنحهم الدولة الرخص أو حتى حق الامتياز أو من منحته حق الاستغلال يخرجون عن نطاق تلك الشروط التي وضعتها القوانين والتشريعات لعدة أسباب يأخذها كمبررات عن فعله، فلا يحترم الالتزامات المفروضة عليه، ولا يتقيد بالنصوص القانونية سواء القانون المتعلق بالمناجم أو النصوص التطبيقية (المراسيم) ويقوم بانتهاك واختراق كل القواعد والضوابط، ويرتكب مخالفات تختلف من المجال البري إلى المجال البحري

وعليه سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، المخالفات والعقوبات المتعلقة بموقع النشاط المنجمي (الفرع الأول)، والجرائم المتعلقة بالسند المنجمي الخاضعة للمتابعة الجزائية(الفرع الثاني).

[1]- أنظر الملحق الأول المتضمن دفتر الشروط لاستغلال مقالع الحجارة والمرامل من المرسوم التنفيذي 08-188 ، ص 12.

الفرع الأول: المخالفات والعقوبات المتعلقة بموقع النشاط المنجمي

كل من شغل أرض موضوع قرار الحماية، دون الأخذ برأي الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة مالية من 2.000 إلى 10.000دج[1].

وفي حالة التخلي عن بئر أو رواق أو خندق أو مكان استخراج بدون ترخيص مسبق من الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وفي حالة عدم التنفيذ الفوري للأشغال المقررة من طرف الوكالة في حالة التخلي أو التوقف عن ممارسة النشاط، يترتب عليه عقوبة الحبس من شهرين إلى 12 شهرا وغرامة مالية من 5000 دج إلى 20.000 دج.

مواصلة الأشغال من طرف المستغل التي تخص بئرا أو رواقا أشغال الاستغلال على سطح الأرض، أو باطنها والمخالفة لأحكام قانون 01-10 ونصوصه التطبيقية رغم وجود منع إداري من طرف الوالي المختص إقليميا، ويترتب عن هذه المخالفة عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 20.000 دج إلى 100.000 دج.[2]

وعند إغفال المستغل عن تبليغ التقرير السنوي المتعلق بالنشاط وكذا الانعكاسات على حيازة الأراضي وخصوصيات الوسط البيئي إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، وغي حالة فتح أو استرجاع بئر أو رواق يمتد إلى سطح الأرض من طرف صاحب السند المنجمي دون تبليغ الوكالة في حالة توقفه النهائي من الأشغال، تكون عقوبته الحبس من شهرين إلى ستة أشهر و/أو غرامة مالية من 5000دج إلى 20.000دج.

وعند التنازل عن السند المنجمي أو تحويله لشخص آخر دون الموافقة المسبقة للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، تكون العقوبة الحبس من سنة واحة إلى سنتين وغرامة مالية من 10.000دج إلى 50.000دج.[3]

وعند ممارسة النشاطات المنجمية من طرف موظفي الدولة والجماعات الإقليمية والمنتخبين ومستخدمي المؤسسات والهيئات العمومية أثناء تأدية مهامهم، تكون العقوبة الحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 20.000دج إلى 50.000دج.[4]

[1]- راجع في ذلك المادة 179 من قانون المناجم.
[2]- راجع في ذلك المادة 181 من نفس القانون.
[3]- راجع في ذلك المادة 183 من نفس القانون.
[4]- راجع في ذلك المادة 184 من نفس القانون.

وعند القيام بأشغال التنقيب أو الاستكشاف المنجمي دون رخصة أو ترخيص، تكون العقوبة الحبس من شهرين إلى سنتين وغرامة مالية من 20.000دج إلى 50.000دج[1]

وعند إغفال أو رفض المستغل عن إعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية بعد صدور أمر من الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية، تكون العقوبة الحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج.[2]

وكل شخص منح عمدا سند منجمي أو رخصة عملية اللم أو رخصة مقالع الحجارة و المرامل واستعمله، تكون العقوبة الحبس من شهرين إلى 12 شهرا وغرامة مالية من10.000 دج إلى 50.000دج [3]

وكل من مارس نشاط منجمي في مكان محمي بالقانون أو بالاتفاقات الدولية، تكون العقوبة الحبس من سنتين إلى أربع سنوات وغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج.

وعند إغفال المستغل عن القيام بإثبات الحالة المنصوص عليها في المادة 71 من قانون المناجم،تترتب عقوبة تتمثل في الحبس من عشرة أيام إلى شهرين و/أو بغرامة مالية من 500 دج إلى 2000دج.

وتشدد العقوبة في حالة العود أي ارتكاب المخالفة من جديد لذلك يجب على المستغل أخذ حذره ويجب أن يحرص على عدم الوقوع في الأضرار المؤدية به سواء للحبس أو لدفع غرامات مالية.

الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالسند المنجمي الخاضعة للمتابعة الجزائية

لقد تم حصر هذه الجرائم في أربع حالات ممارسة النشاط المنجمي للبحث أو الاستغلال دون سند منجمي (أولا)، مواصلة أشغال البحث أو الاستغلال رغم قرار التعليق المتخذ من السلطة القضائية أو الإدارية (ثانيا)، التسبب في التلوث البحري (ثالثا) التسبب في حالات التخريب (رابعا).

أولا: ممارسة النشاط المنجمي للبحث أو الاستغلال دون سند منجمي

تنص المادة 211 من قانون المناجم على كل من وقع في هذه المخالفة يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 20.000 دج إلى 100.000 دج، وتشدد االعقوبة في حالة العود مدة الحبس إلى أربع سنوات ومضاعفة مبلغ الغرامة.

[1]- راجع في ذلك المادة 185 من القانون رقم 01-10.
[2]- راجع في ذلك المادة 186 من نفس القانون.
[3]- راجع في ذلك المادة 188 من نفس القانون .

ويمكن للمحكمة اتخاذ إجراءات أخرى عند الاقتضاء تتمثل فيما يلي[1]

تقوم بسحب المنشآت والتجهيزات القائمة في أماكن البحث والاستغلال دون سند أو بجعلها مطابقة للشروط التي يحددها السند المنجمي، وتحديد أجل للمحكوم عليه لسحب المنشآت والتجهيزات أو جعلها مطابقة للشروط.

إذا لم تنفذ أشغال السحب أو المطابقة في الآجال المقررة تطبق نفس العقوبة، أما إذا انقضى الأجل المحدد في الحكم قبل أن تنتهي عملية سحب المنشآت والتجهيزات أو مطابقتها يمكن للسلطات الإدارية المختصة أن تقوم بالعملية لتنفيذ قرار العدالة على نفقة المحكوم عليه.

ثانيا: مواصلة أشغال النشاط المنجمي رغم قرار التعليق

وتترتب عن هذه المخالفة عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 20.000دج إلى 200.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط. وهذا ما نصت عليه المادة 213 من قانون المناجم.

ثالثا: التسبب في التلوث البحري

كل من قام بتسريب أو حرق أو غمر في البحر انطلاقا من منشأة أو تجهيز مواد أو منتجات أو فضلات من شأنها أن تلوث أو تعكر أو تفسد المياه أو المساحات البرية أو البحرية الخاضعة للقانون الجزائري، أو مخالفة لأحكام القانون المتعلق بحماية البيئة، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون البيئة، كما تشدد العقوبة في هذا المجال بتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتلوث البحري التي وقعت عليها الجزائر على المخالفات المعاقب عليها بموجب القانون 01-10.

في حالة رفض تنفيذ الأشغال المتعلقة بسحب كل المنشآت والتجهيزات التي أصبحت غير مستعملة من طرف المالك أو المستغل رغم الاعذار الموجه لهما، وتترتب على هذه المخالفة عقوبة الحبس من سنة واحدة إلى سنتين وغرامة مالية من 50.000 دج إلى 200.000 دج.[2]

عند عدم تمكين السلطة البحرية أن تشير في رخصة المرور المسلمة لكل شخص يقود الأشغال المتعلقة بالبحث أو الاستغلال المنجمي إلى أسماء ومؤهلات الأشخاص الذي يعد

[1]- ليلى بوخديمي، المرجع السابق، ص 170.
[2]- راجع نص المادة 215 من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم.

حضورهم على متن هذه المنشآت إلزاميا تطبيقا للنصوص الخاصة بحماية الأرواح البشرية في البحر تكون العقوبة بغرامة مالية من 10.000 إلى 100.000دج.

كل من استعمل معدات من شأنها أن تشتبه بعلامات الإشارة البحرية أو تمنع الملاح من رؤيتها، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وكل من امتنع عن مسك السجل المتعلق بالمواد المعدنية أو المتحجرة من طرف الشخص الذي يقود أشغال البحث والاستغلال على متن المنشآت والتجهيزات أو احتوائه على بيانات مزيفة، يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى سنتين وغرامة مالية من 10.000دج إلى 50.000دج وترتب نفس العقوبة على المسؤول الذي يرفض تقديم السجل أو اعرض عن فحصه من طرف السلطات المختصة.

رابعا: التسبب في حالات التخريب

في حالة الدخول إلى منطقة الأمن أو الحلق فوقها بصفة غير قانونية دون أن يكون في حالة القوة القاهرة بعد أن تكون السلطات المختصة قد اتخذت كل الإجراءات الملائمة لتمكين الملاحين من التعرف على وضعية هذه المنطقة، تترتب عن هذه المخالفة عقوبة الحبس من سنة واحدة إلى سنتين وغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج.

وفي حالة التخريب العمدي بنية إجرامية لأي منشأة أو تجهيز بأي وسيلة كانت ومن طرف أي شخص، وتترتب عن هذه المخالفة عقوبة المنصوص عليها في المواد 395 وما يليها من قانون العقوبات الجزائري[1] المتعلقة في مجملها بحالات التخريب المختلفة.

[1]- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 49 المؤرخة في 1966/06/11 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم بالقانون 11-14 المؤرخ في 2011/08/02، الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ في 2011/08/10.

مما تم التوصل إليه أن قطاع المناجم عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2001 وذلك بصدور القانون 01-10 الذي استحدث محاور جديدة هامة في مجال النشاط المنجمي، الذي يعتبر مجموعة من الأشغال التحضيرية والتي من شأنها أن تبرز المواقع التي تتم فيها عملية استخراج المواد المعدنية، وذلك سواء كان في المجال البري أو المجال البحري بعد مروره بمراحل البحث الذي يعتمد أساسا على الدراسات الجيولوجية و الجيوفيزيائية للتعرف على البنية الجيولوجية للأرض لتحديد مواقع المواد المعدنية، وهذا الأخير ينقسم إلى قسمين: التنقيب المنجمي الذي تسمح بكشف مؤشرات أو معلومات مؤكدة عن وجود مواد معدنية في مكان محدد بسطح الأرض عن طريق الفحص الطبوغرافي أو الجيولوجي أو الجيوفيزيائي، و الاستكشاف المنجمي الذي يتمثل في انجاز الدراسات الجيولوجية لبنية الأرض، وكذا كل الأشغال التقييمية والحفر السطحي والتنقيب وتحليل الصفات الفيزيائية والكيميائية للمعادن ومدى إمكانية استغلالها اقتصاديا، ومراحل الاستغلال المنجمي الذي يتنوع بتنوع الأنشطة المنجمية التي منها؛ الاستغلال الصناعي والاستغلال الصغير أو المتوسط،الاستغلال الحرفي، الاستغلال المتعلق بأنشطة اللم والجمع و/أو الجني، واستغلال مقالع الحجارة و المرامل، وتعتبر هذه النشاطات من الأعمال التجارية التي تتم في نطاق معين.

وهذا القطاع يحتاج إلى تسيير مثالي ولا يكون ذلك إلا عن طريق الأشخاص، سواء كانت طبيعية أو معنوية، وهو ما يعتبر فرصة بالنسبة لهم من جهة، ومن جهة أخرى تريد الدولة تقديم أحسن المشاريع الاستثمارية في إطار مسايرة الأوضاع الاقتصادية للسوق العقارية، وكذا الهيئات التي تعتبر وسائل تساعدهم في التسيير، وتتدخل الدولة مباشرة في ذلك المجال عن طريق الإدارة المكلفة بالمناجم تحت وصاية الوزير المكلف بقطاع المناجم، وتتدخل بطريقة غير مباشرة عن طريق الوكالتين: الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية التي تختص باستصدار الرخص والتراخيص وعقد الامتياز، والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية وشرطة المناجم الجهازان اللذان يمثلان دورا رقابيا فعالا.

وتنظيم النشاط المنجمي وضبط تسييره يكون بإخضاع صاحب السند المنجمي لإجراءات إدارية وتقنية صارمة ومسبقة لأي عمل يريد اتخاذه.

وقطاع المناجم يعد من ضمن الأملاك الإستراتيجية للدولة، بالرغم من أن المشرع الجزائري أظهر نوعا من التقصير خاصة قلة اهتمامه بالقوانين المتعلقة بهذا المجال بحيث وجد في تلك القوانين اختلال بالنسبة للقطاعات الأخرى، هذا قبل صدور قانون المناجم الجديد سنة 2001، وبالفعل هذا القانون قام بعدة إصلاحات وتحفيز الاستثمار، ورغم ذلك فهذا القانون بدوره يحتوي على نقائص تتمثل في مجملها إهمال مجال البيئة.

وانطلاقا من ذلك تبين تقديم بعض التوصيات والاقتراحات منها:

1-كان على المشرع الجزائري تعديل، إما نص المادة 08 في فقرتها الأخيرة من القانون رقم 01-10 المتعلق بالمناجم التي تنص على أن:" ...أما رخصة نشاط عملية اللم ورخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل اللتان تكتسيان طابع المنقول، لا تعتبران سندات منجمية"، أو تعديل نص المادة 116 التي تنص على أن:"لا يجوز لأحد القيام بالاستغلال المنجمي إذا لم يكن حائزا أحد السندات المنجمية الآتية:

امتياز منجمي أو ترخيص باستغلال لاستغلال منجمي صغير أو متوسط أو رخصة استغلال لاستغلال منجمي حرفي.

- أو رخصة عملية اللم للمواد المعدنية."

لأنه المشرع الجزائري وقع في تناقض كبير، وذلك لعدم حسمه لتصنيف الرخص في خانة السندات المنجمية، ويظهر ذلك من خلال ذكر عبارة "سند منجمي".

2- بالنسبة للمادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 08-188 كان من المفروض على المشرع الجزائري أن يشير إلى أن المادة 132 من القانون رقم 01-10 قد تم تعديلها بموجب الأمر 07-02 وهذا ما اعتبر سهوا منه.

3- كان على المشرع الجزائري فرض عقوبات على صاحب السند المنجمي تتناسب مع حجم المخالفات المتمثلة أساسا في الإخلال بالالتزامات وخاصة الجانب المالي، فتلك المخالفات قد تشكل خطورة على البيئة.

4- دراسة مدى التأثير لم يكن لها محل من الاهتمام بقدر المخالفة التي قد يرتكبها المستغل.

5- المبدأ الأول والرئيس الذي كان يجب أن يعتمد عليه المشرع الجزائري هو توفير حاجيات الأجيال القادمة من جهة، وأن يحرص على العمل بمبدأ التنمية المستدامة وتخطيط شامل لوضع سياسة لحماية البيئة في كل ما يصدره من قوانين تتعلق بالبيئة خاصة، و يجب أن تجسد تلك المبادئ فعلا على أرض الواقع.

6- الاستفادة أكثر من تجارب الدول في ميدان التنمية المستدامة لان البيئة في الجزائر غنية بالثروات الطبيعية.

النصوص القانونية

1- الدستور المؤرخ في 1996/11/28 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد76 المؤرخة في 1996/12/08 المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 2002/04/10 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 25 المؤرخة في 2002/04/14 والقانون رقم 08-19المؤرخ في 2008/11/15 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 63 المؤرخة في 2008/11/16.

الأوامر

2- الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 1966/06/08 الصادر عن الجريدة الرسمية عدد 49 المؤرخة في 1966/06/11 المتضمن قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم بالقانون 11-14 المؤرخ في 2011/08/02، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخ في 2011/08/10.

3- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني الجزائري المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 2007/05/13 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 31 المؤرخة في 2007/05/13.

4- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05-02 المؤرخ في2005/02/06 الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 11 المؤرخة في 2005/02/09.

5- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية عدد 47 المؤرخة في 2001/08/22، المعدل والمتمم بالأمر 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 47 لسنة 2006.

القوانين

1- القانون رقم 84-06 المؤرخ في 1984/01/07 المتعلق بالأنشطة المنجمية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 05 المؤرخة في 1984/01/31.

2- القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالأملاك الوطنية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 52المؤرخة في 1990/12/02 المعدل بالقانون رقم 08-14 المؤرخ في 2008/07/20 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 44 المؤرخة في 2008/08/03.

3- القانون91-11المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 21 المؤرخة في 1991/05/08، المتمم بالقانون 04-02 المؤرخ في 2004/12/29.

4- القانون رقم 01-10 المؤرخ في 2001/07/03 المتضمن قانون المناجم الصادر في الجريدة الرسمية عدد 35 المؤرخة في 2001/07/04 المعدل والمتمم بالأمر رقم 07-02 المؤرخ في 2007/03/01 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 16 المؤرخة في2007/03/07.

النصوص التنظيمية

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-65 المؤرخ في2002/02/06 الذي يحدد كيفيات منح السندات المنجمية وإجراءات ذلك، الصادر في الجريدة الرسمية عدد11 المؤرخة في2002/02/13.

2- المرسوم التنفيذي رقم 02-66 المؤرخ في2002/02/06 الذي يحدد الكيفيات المتعلقة بالمزايدة على السندات المنجمية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد11 المؤرخة في2002/02/13.

3- المرسوم التنفيذي رقم 02-468الصادر بتاريخ 2002/12/24 المتضمن كيفيات اعتماد الخبراء في الدراسات الجيولوجية و المنجمية وتسجيلهم وشروط ذلك، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 88 المؤرخة في 2002/12/29.

4- المرسوم التنفيذي رقم 02-469 المؤرخ في 2002/12/24 الذي يتعلق بالنشاط المنجمي لعمليات اللم والجمع و/أو الجني الصادر في الجريدة الرسمية عدد 88 المؤرخة في 2002/12/29.

5- المرسوم الرئاسي 03-85 المؤرخ في 2003/03/01 المتضمن نموذج الاتفاقية المنجمية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 14 المؤرخة في 2003/03/02.

6- المرسوم التنفيذي رقم 03-199 المؤرخ في 2003/06/03 المحدد لنماذج دفاتر أعباء النشاطات المنجمية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 31 المؤرخة في2003/05/04.

7- المرسوم التنفيذي رقم 04-93 المؤرخ في2004/04/01 المتضمن النظام الداخلي للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 2004/04/04.

8- المرسوم التنفيذي رقم 04-94 المؤرخ في2004/04/01، المتضمن النظام الداخلي للوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 20 المؤرخة في 2004/04/04.

9- المرسوم التنفيذي رقم 04-104 المؤرخ في 2004/04/05 المتضمن إنشاء مدرسة المناجم بالعابد وتنظيمها وتسييرها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 21 المؤرخة في 2004/04/07.

10- المرسوم التنفيذي رقم 04-150المؤرخ في 2004/05/19 المتضمن القانون الأساسي الخاص بشرطة المناجم الصادر في الجريدة الرسمية عدد32 المؤرخة في 2004/05/23.

11- المرسوم التنفيذي 05-252 المؤرخ في 2005/07/19 المتعلق بكيفيات إعداد الجرد المعدني ونمط تقديم الحصيلة السنوية للموارد المعدنية والاحتياطات المنجمية الصادر في الجريدة الرسمية عدد51 المؤرخة في 2005/07/20.

12- المرسوم التنفيذي رقم 05-253 المؤرخ في 2005/07/19 المتعلق بكيفيات تسيير الإيداع القانوني، للمعلومات الجيولوجية الصادر في الجريدة الرسمية عدد51 المؤرخة في 2005/07/20.

13- المرسوم التنفيذي رقم 07- 266 المؤرخ في2007/09/09 الذي يحدد صلاحيات وزير الطاقة والمناجم، الصادر في الجريدة الرسمية عدد57 المؤرخة في2007/09/16.

14- المرسوم التنفيذي رقم 07- 267 المؤرخ في2007/09/09 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الطاقة والمناجم، الصادر في الجريدة الرسمية عدد57 المؤرخة في2007/09/16.

15- المرسوم التنفيذي رقم 07-269 المؤرخ في 2007/09/11 المتضمن الموافقة على الاتفاقية المنجمية المبرمة بين الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية والتجمع الصناعي والتجاري- مؤسسة عمومية اقتصادية ومنح امتياز منجمي لاستغلال مكمن الكلس، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 57 المؤرخة في 2007/09/16.

16- المرسوم التنفيذي رقم 08-188 المؤرخ في2008/07/01 الذي يحدد كيفيات منح رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل وتعليقها وسحبها، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 37 المؤرخة في 2008/07/06.

القرارات

26- القرار المؤرخ في 2002/12/30 الذي يحدد قوائم المواد المعدنية، الصادر في الجريدة الرسمية ، عدد 12 المؤرخة في 2003/02/23

27- القرار الوزاري المؤرخ في 2003/07/26 الذي يحدد كيفية حساب كمية المواد المعدنية المستخرجة، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 58 المؤرخة في 2003/09/28.

الكتــب

1- اسحاق ابراهيم منصور: نظرية القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001

2- حسين فريجة: شرح القانون الإداري دراسة مقارنة،ديوان المطبوعات الجامعية 2010

3- عبد العظيم سلطاني: تسيير الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، سنة 2010.

4- عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر.

5- عمار عوابدي: القانون الإداري، الطبعة 05، الجزء الأول : النظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2008.

6- عمر حمدي باشا، ليلى زروقي: المنازعات العقارية، الطبعة الأولى، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، سنة 2006.

7- فرحة زراوي صالح: الكامل في القانون التجاري الجزائري، النشر الثاني، نشر وتوزيع ابن خلدون 2003.

8- قادر عبد العزيز: الاستثمارات الدولية ، دار الهومة للطباعة والنشر التوزيع ، بوزريعة الجزائر، طبعة 2004

9- محمد حسنين: الوجيز في نظرية الحق بوجه عام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

المذكرات

10- ليلى بوخديمي: دراسة تحليلية لقانون المناجم 01-10 المؤرخ في 2001/07/03، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع إدارة ومالية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2009-2008.

مواقع الإنترنيت

11- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org.

الفهرس

مقدمة.....ص01
الفصل الأول: ماهية النشاط المنجمي في الجزائر.....ص 05
المبحث الأول: مفهوم النشاط المنجمي.....ص 07
المطلب الأول: تعريف النشاط المنجمي وتمييزه عن النشاط الجيولوجي.....ص07
الفرع الأول: تعريف النشاط المنجمي ومراحله.....ص07
أولا: تعريف النشاط المنجمي.....ص08
ثانيا: مراحل النشاط المنجمي.....ص08
1-البحث المنجمي.....ص08
1-1التنقيب المنجمي.....ص08
1-2الاستكشاف المنجمي.....ص09
2-الاستغلال المنجمي.....ص10
2-1 أصناف الاستغلال المنجمي.....ص10
2-1-1.الاستغلال المنجمي الصناعي.....ص10
2-1-2الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط.....ص10
2-1-3الاستغلال المنجمي الحرفي.....ص10
2-1-4أنشطة اللم والجمع و/أو الجني.....ص10
2-1-5استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص11
الفرع الثاني: تمييز النشاط المنجمي عن النشاط الجيولوجي.....ص12
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للنشاط المنجمي ونطاقه القانوني.....ص13
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للنشاط المنجمي.....ص13
الفرع الثاني: النطاق القانوني للنشاط المنجمي.....ص14
أولا: من حيث نظام الملكية.....ص14
ثانيا: من حيث محل النشاط.....ص 15
المبحث الثاني: الأشخاص والهيئات المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي.....ص17
المطلب الأول: الأشخاص المؤهلة لممارسة النشاط المنجمي.....ص17
الفرع الأول: المتعاملين المحليين (استثمار محلي).....ص18

أولا: الأشخاص الطبيعية.....ص18
ثانيا: الأشخاص المعنوية.....ص19
1-الأشخاص المعنوية العامة ص19
2-الأشخاص المعنوية الخاصة.....ص19
الفرع الثاني: المتعاملين الأجانب(استثمار أجنبي).....ص20
المطلب الثاني: الهيئات المكلفة لممارسة النشاط المنجمي.....ص24
الفرع الأول: التدخل المباشر للدولة في إدارة النشاط المنجمي.....ص24
أولا: الإدارة المكلفة بالمناجم.....ص25
1- مديرية الموارد المعدنية.....ص25
1-1المديرية الفرعية لتطوير الموارد المعدنية.....ص25
1-2 المديرية الفرعية للمنشآت الجيولوجية ص26
2- مديرية تطوير النشاطات المنجمية.....ص26
2-1المديرية الفرعية للنشاطات المنجمية.....ص26
2-2 المديرية الفرعية للنشاطات شبه المنجمية.....ص26
ثانيا: صلاحيات الإدارة المكلفة بالمناجم.....ص27
الفرع الثاني: التدخل غير المباشر للدولة في إدارة النشاط المنجمي.....ص28
أولا: الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية (ANPM).....ص29
1- تعريف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية.....ص29
2- صلاحيات الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية.....ص29
ثانيا: الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ANGCM.....ص31
1-تعريف الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ص31
2-صلاحيات الوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية ص32
2-1المهام الجيولوجية.....ص32
2-2مراقبة ومتابعة الأشغال.....ص33
ثالثا: سلك شرطة المناجم.....ص33
1-تعريف سلك شرطة المناجم.....ص34

2-صلاحيات سلك شرطة المناجم.....ص34
الفصل الثاني: الوسائل القانونية للنشاط المنجمي في التشريع الجزائري.....ص36
المبحث الأول: السندات المنجمية.....ص38
المطلب الأول: مفهوم السند المنجمي وطبيعته القانونية.....ص38
الفرع الأول: تعريف السند المنجمي.....ص38
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للسند المنجمي.....ص39
أولا: الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالبحث المنجمي.....ص39
ثانيا: الطبيعة القانونية للسندات المنجمية المتعلقة بالاستغلال المنجمي.....ص40
المطلب الثاني: إجراءات الحصول على السندات المنجمية.....ص41
الفرع الأول: السندات المتعلقة بالبحث المنجمي.....ص41
أولا: رخصة التنقيب المنجمي.....ص41
1-خصائص رخصة التنقيب.....ص42
2-شروط ممارسة نشاط التنقيب المنجمي.....ص42
2-1الشروط الإدارية.....ص42
2-2الشروط المالية.....ص43
ثانيا: الترخيص الاستكشاف المنجمي.....ص43
1-خصائص الترخيص بالاستكشاف المنجمي.....ص44
2-شروط الحصول على الترخيص بالاستكشاف المنجمي.....ص45
2-1الشروط الإدارية.....ص45
2-2 الشروط المالية.....ص45
2-2-1الرسوم المتعلقة بحق إعداد الوثائق.....ص45
2-2-2الرسم المساحي.....ص46
الفرع الثاني: السندات المتعلقة بالاستغلال المنجمي.....ص48
أولا: عقد الامتياز المنجمي.....ص48
1-خصائص الامتياز المنجمي.....ص49
ثانيا: رخصة الاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط.....ص49
1-خصائص الترخيص بالاستغلال المنجمي صغير أو متوسط.....ص50

2-1شروط ممارسة النشاط المتعلق بالامتياز المنجمي والترخيص المنجمي الصغير أو المتوسط ص50
2-1-1الشروط الإدارية.....ص51
2-1-2الشروط المالية.....ص51
2-1-3 الأحكام المشتركة بين النشاطين.....ص 52
ثالثا: رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.....ص52
1-خصائص رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.....ص53
2-شروط ممارسة الاستغلال المنجمي الحرفي.....ص53
2-1إلزامية القيد في السجل التجاري.....ص53
2-2الحصول على رخصة الاستغلال المنجمي الحرفي.....ص53
2-2-1الشروط الإدارية.....ص53
2-2-2الشروط المالية.....ص54
رابعا: رخص عملية اللم.....ص54
1-تعريف رخصة اللم والجمع والجني.....ص54
2- خصائص رخصة اللم والجمع والجني.....ص55
3- شروط ممارسة رخصة اللم والجمع والجني.....ص55
3-1.الشروط الإدارية.....ص56
3-2.الشروط المالية.....ص56
خامسا: رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص56
1-تعريف رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص56
2-خصائص رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص57
3-شروط منح رخصة استغلال المقالع و المرامل ص57
3-1.الإجراءات الإدارية الأولية المتخذة من طرف الوالي.....ص 57
3-2.الإجراءات المتعلقة بالراسي عليه المزاد.....ص58
3-2-1الشروط الإدارية.....ص58
3-2-2الشروط المالية.....ص59

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على صاحب السندات المنجمية.....ص60
المطلب الأول: حقوق والتزامات صاحب السندات المنجمية و الرخص الأخرى.....ص60
الفرع الأول: حقوق والتزامات صاحب السندات المنجمية.....ص60
أولا : حقوق صاحب السندات المنجمية.....ص61
1-حق حيازة الأراضي والحقوق الملحقة بها.....ص61
أ-في حالة التراضي.....ص62
ب-في حالة عدم التراضي.....ص62
1-1حيازة الأراضي التي تقع في محيطات الحماية للمواقع الجيولوجية.....ص62
1-2حيازة الأراضي لممارسة نشاطي التنقيب والاستكشاف.....ص63
2-حق الارتفاق.....ص63
2-1حالات ممارسة حق الارتفاق.....ص64
2-2إجراءات منح رخصة ممارسة الارتفاق.....ص64
3-حق اكتساب الأراضي.....ص65
3-1 عن طريق التخصيص.....ص66
3-2 عن طريق الشراء.....ص66
3-3 عن طريق نزع الملكية.....ص67
ثانيا: التزامات أصحاب السندات المنجمية.....ص 68
1-التزامات مرتبطة بالبيئة.....ص 68
2-التزامات مرتبطة بسير النشاط المنجمي.....ص 68
2-1فيما يخص الأتاوى.....ص69
2-2فيما يخص الضرائب.....ص70
الفرع الثاني: حقوق والتزامات رخصة اللم ورخصة استغلال مقالع الحجارة والمرامل.....ص70
أولا: حقوق والتزامات صاحب رخصة اللم ص70
1-حقوق صاحب رخصة اللم.....ص70
2-التزامات صاحب رخصة اللم.....ص71

ثانيا: حقوق والتزامات صاحب رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص71
1-حقوق صاحب رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص71
2-التزامات صاحب رخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص72
المطلب الثاني: التدابير الجزائية المتعلقة بالنشاط المنجمي.....ص72
الفرع الأول: المخالفات والعقوبات المتعلقة بموقع النشاط المنجمي.....ص73
الفرع الثاني: الجرائم المتعلقة بالسند المنجمي الخاضعة للمتابعة الجزائية.....ص74
أولا: ممارسة النشاط المنجمي للبحث أو الاستغلال دون سند منجمي.....ص74
ثانيا: مواصلة أشغال النشاط المنجمي رغم قرار التعليق.....ص 75
ثالثا: التسبب في التلوث البحري.....ص75
رابعا: التسبب في حالات التخريب.....ص76
خاتمة.....ص77
الملحق رقم 01: استمارة طلب رخصة التنقيب المنجمي.....ص81
الملحق رقم 02 : وصل إشعار باستلام ملف طلب السند المنجمي.....ص82
الملحق رقم 03: دفتر الأعباء لرخصة التنقيب المنجمي.....ص83
الملحق رقم 04: استمارة طلب بالترخيص بالاستكشاف المنجمي.....ص84
الملحق رقم 05: دفتر الأعباء المتعلق بالاستكشاف المنجمي.....ص85
الملحق رقم 06: استمارة طلب استغلال منجمي صغير أو متوسط.....ص86
الملحق رقم 07: دفتر الأعباء الخاص بالاستغلال المنجمي الصغير أو المتوسط.....ص87
الملحق رقم 08: طلب استمارة استغلال منجمي حرفي.....ص88
الملحق رقم 09: دفتر الأعباء لاستغلال منجمي حرفي.....ص89
الملحق رقم 10: استمارة طلب رخصة اللم والجمع و/أو الجني.....ص90
الملحق رقم 11: دفتر الأعباء المتضمن رخصة اللم والجمع و/أو الجني.....ص91
الملحق رقم 12: دفتر الأعباء لرخصة استغلال مقالع الحجارة و المرامل.....ص92
المراجع.....ص93.
الفهرس.....ص94.